هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

التقرير السنوي الرابع

للسنة المالية (2014 - 2015)

دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

فهـرس المحـتويـــــات

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة 5
مقدمة 9
الفصل الأول – هيئة أسواق المال .. الرؤية والرسالة والأهداف 13
رؤيتنا 15
رسالتنا 15
قيمنا 15
الأهداف الاستراتيجية للهيئة 15
التأسيس 16
الأهداف الأساسية للهيئة 16
الهيكل التنظيمي للهيئة 18
الأشخاص والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة ورقابتها 19
الفصل الثاني – إنجازات الهيئة للسنة المالية 2015/2014 21
تمهيد... 23
إنجازات الإدارة العليا للهيئة 25
مجلس مفوضي الهيئة واللجان المنبثقة عنه 25
المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية 26
مجلس التأديب 26
لجنة الشكاوى والتظلمات 27
مكتب التدقيق الداخلي 27
إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها 29
أولاً–المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال 29
أ. الجانب التشريعي واللائحي 29
ب. الجانب القانوني والقضائي 31
ثانياً. المجال التنظيمي 32
أ. تنظيم الأسواق..... 33
ب. الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة 35
ج. الإجراءات الخاصة بتوفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة 43
د. على صعيد الاندماج والاستحواذ 44
ه. على صعيد أنظمة الاستثمار الجماعي 44
ثالثاً– في المجال الرقابي 47
أ. على صعيد الإجراءات التفتيشية 47
ب. على صعيد الرقابة المكتبية 47
ج. على الصعيد الرقابي المتعلق بمتابعة عمليات الأسواق 48
د. على صعيد الإفصاح والشفافية 49
ه. على صعيد حوكمة الشركات 53
رابعاً– في المجال التوعوي 55
خامساً–التعاون العربي والدولي المشترك 66
إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية 68
أ. هيكلة وتطوير الموارد البشرية 68
ب. التنظيم والتحديث التقني 69
ج. هيكلة الشؤون المالية والخزينة 70
د. تطوير الأداء وإدارة المخاطر 71
الفصل الثالث –الرؤى والتطلعات المستقبلية 73
الفصل الرابع –البيانات المالية للسنة المالية 2015/2014 79

مجلس المفوضين

السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف
رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي

السيد/ مشعل مساعد العصيمي
نائب رئيس مجلس المفوضين

السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزيدي
عضو مجلس المفوضين

الدكتور/ فيصل عبدالوهاب الفهد
عضو مجلس المفوضين

السيد/ خليفة عبد الله العجيل
عضو مجلس المفوضين

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسرني أن اقدم لكم التقرير السنوي الرابع لهيئة أسواق المال عن السنة المالية (2015/2014) متضمناً أبرز إنجازات الهيئة خلال السنة المالية المذكورة موزعة وفق أنشطتها المختلفة المنبثقة من مهامها المحددة في قانون إنشائها، إضافة إلى البيانات المالية المدققة، وإيجازاً لأهم توجهاتها ورؤاها المستقبلية.

ويمكنني القول بأن ما تحقق من إنجازات لهيئة أسواق المال خلال السنة المالية الماضية إنما يأتي تتويجاً لجهود مستمرة منذ أعوام أربع بدأها مجلس المفوضين الاول الذي انتهت ولايته في سبتمبر من عام2014 والذي يسرنا بالمناسبة أن نتقدم من الإخوة أعضائه بوافر الشكر والتقدير لجهودهم المخلصة والتي كان لها عظيم الأثر في وضع أسس عمل الهيئة في شتى جوانب أنشطتها، والتي يستكملها المجلس الحالي لتمكّن في نهاية المطاف من وضع الأطر التشريعية والتنظيمية الأساسية اللازمة لعمل الهيئة والتي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها لاسيما على صعيد تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، وتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية وحماية المتعاملين في هذه الأنشطة وسوى ذلك من الأهداف التي تندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية للهيئة.

وإذا كانت التوجهات الاستراتيجية للهيئة تتناول بطبيعة الحال مختلف جوانب أنشطتها التشريعية والتنظيمية والتقنية والرقابية والتوعوية فإنها ترتكز بصورة رئيسية إلى مرتكزات ثلاث مثلت أسس عملها خلال السنة الماضية، كما تمثل في الوقت ذاته أسس نهجها الاستراتيجي المستقبلي المنبثق لا من اعتبار هيئة أسواق جهةً رقابية فحسب، بل باعتبارها شريكاً مطوراً، الأمر الذي يستلزم تعاوناً وتنسيقاً مستمرين بين المستثمرين والجهات الرقابية من جهة، وتواصلاً فاعلاً مع الأطراف ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية من جهة ثانية.

أول هذه المرتكزات الاستراتيجية يتمثل في استكمال وتطوير الإطار التنظيمي لعمل الهيئة، بما يتواكب وأحدث المعايير العالمية المطبقة وفقاً لأهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأويسكو) وكذلك مبادئ تنظيم الأوراق المالية المعتمدة من مجموعة العشرين(G20) ومجلس الاستقرار المالي كمعايير لأنشطة الأوراق المالية، وفي سبيل تحقيق ذلك تم تكوين فرق عمل تتولى مهام التنسيق والعمل مع جهات رقابية دولية بارزة للإفادة من خبراتها كما تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع بعضها في سبيل ذلك، أما أبرز التوجهات الاستراتيجية في هذا الإطار فيتمثل في العمل على رفع تصنيف السوق الكويتي ليكون في مصاف الأسواق الناشئة، حيث باشرت الهيئة بتنفيذ عدة مبادرات بعد التنسيق مع وكالات تصنيف دولية للمساعدة على هذا الصعيد، وثمة إنجازات عدة تحققت في هذا المجال كتطوير الانظمة واللوائح وإصدار العديد من التشريعات والتعليمات، وتحديث البنية التقنية وذلك بهدف تنظيم التعامل بأدوات مالية مبتكرة تمثل توسعة للإطار التنظيمي الحالي وتحديثاً له.

أما إعادة هيكلة أسواق المال، فتمثل ثاني هذه المرتكزات وقد تم العمل على مسارات عدة على هذا الصعيد، فعلى الجانب التقني تم استكمال إجراءات تحديث نظام التداول الجديد، وفي المجال التشريعي تعمل الهيئة على تهيئة البيئة المواتية لتطبيق تعليماتها بشأن حوكمة الشركات،

وكذلك الحال بالنسبة لقواعد الكفاءة والنزاهة. كما شارفت مهام توفيق أوضاع شركات وصناديق الاستثمار مع قانون الهيئة ولائحته التنفيذية على نهايتها. وسعياً لتفادي تشابك مختلف الجهات الرقابية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية فقد تم قطع أشواط هامة على صعيد تنفيذ مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع العديد من الجهات الرقابية الزميلة. كما تم أيضاً إعادة تشكيل وبناء نموذج السوق بأكمله بما فيه نموذج التداول و ما قبله وبعده. وتم أيضاً إنشاء شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وتعيين مجلس إدارتها لاستكمال برنامج خصخصتها وفقاً لما هو مخطط. وهنا لابد من الإشارة إلى التعديلات التي تم إقرارها مؤخراً بشأن نظام خصخصة السوق وتحديداً دخول مشغل عالمي يمتلك الكفاءة والخبرة اللازمتين لتخطي مراحل ومعوقات عدة يفتح الباب أمام مرحلة واعدة للسوق. لاسيما حينما تترافق مع إجراءات عدة تتناول استكمال توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتأسيس نظام التسوية النقدية ضمن منظومة مطورة لمراحل ما بعد التداول. ووفق آليات تتوافق والمعايير العالمية المطبقة. إضافةً إلى الإعفاء من الضرائب على عوائد الأوراق المالية.

أما ثالث تلك المرتكزات فيتمثل في إشراك الأطراف المعنية بعملية اتخاذ القرار اعتماداً على سياسة الباب المفتوح وإتاحة فرصة التواصل والتشاور مع الجميع.

ومن ناحية أخرى فقد حرصت الهيئة خلال العام الماضي على تنظيم نشاطها التوعوي فاعتمدت برامج محددة لورش العمل التوعوية. إضافةً إلى برامجها التوعوية الأخرى.

وعلى صعيد آخر. فقد استكملت الهيئة في إطار تعاونها الدولي مباحثاتها وتواصلها مع جهات دولية مناظرة. تمهيداً لاستكمال متطلبات العضوية لدى بعضها. وكذلك الحال بالنسبة لتوجهات التعاون والتنسيق مع الجهات الإقليمية العربية والخليجية.

سأترك تفاصيل إنجازات الهيئة لتقريرنا هذا. وأود الإشارة إلى أن رؤانا المستقبلية في هيئة أسواق المال تستهدف مواصلة العمل في إطار تنفيذ مرتكزاتنا الاستراتيجية الثلاث سابقة الذكر سعياً لتحقيق أهداف الهيئة المحددة في قانون إنشائها والمساعدة في توفير بيئة استثمارية مواتية تمتلك مقومات الكفاءة والعدالة والتنافسية والشفافية المطلوبة. وبما يتوافق والتوجهات التنموية الحكومية في التحول إلى مركزٍ مالي إقليمي يمثل سوق المال الكفء إحدى أهم اركانه.

ويشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وباسم كافة العاملين فيها أن أتقدم بأسمى آيات التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه. وإلى سمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه. وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رعايتهم السامية لهيئة أسواق المال وتوجيهاتهم الحكيمة التي تمثل نهج عملنا.

سائلين المولى عز وجل ان يسدد خطانا لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا.

والله ولي التوفيق ...

د. نايف فلاح مبارك الحجرف

رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

مقدمة

مقـــدمـــة

حددت المادة (18) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الأول من أبريل موعداً لبدء سنتها المالية والتي تنتهي في نهاية مارس من العام التالي.

وتنفيذاً لما تضمنته المادة(25) من القانون ذاته والتي نصت على:
" تقدم الهيئة للوزير المختص تقريراً سنوياً يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها وأعمالها خلال السنة المنقضية، على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات".

تقوم هيئة أسواق المال بإعداد تقريرها السنوي ضمن المهلة المحددة في تلك المادة، وتحرص سنوياً على استيفاء هذا الاستحقاق في موعده، خاصةً وأن هذا الموعد أصبح موعداً لبدء الخطط السنوية الخاصة بمختلف أنشطتها كما يمثل في الوقت ذاته موعداً لتقييم ما تم إنجازه خلال السنة المالية المنتهية، والوقوف على معوقات الإنجاز إن وجدت بهدف وضع الحلول الملائمة لتجاوزها.

تقرير هيئة أسواق المال للسنة المالية 2015/2014 يتضمن عرضاً لأهم إنجازات الهيئة خلال تلك السنة المالية موزعةً وفقاً لسائر أنشطتها وفق أربعة فصول رئيسية على النحو التالي:

- الفصل الأول: هيئة أسواق المال ..الرؤية والرسالة والأهداف.
- الفصل الثاني: إنجازات الهيئة للسنة المالية 2015/2014.
- الفصل الثالث: الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة.
- الفصل الرابع: البيانات المالية للسنة المالية 2015/2014.

الفصل الأول
هيئة أسواق المال
الرؤية والرسالة والأهداف

رؤيتنا

بناء هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين.

رسالتنا

تلتزم الهيئة بتوفير نظام إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية.

قيمنا

المسؤولية: التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال.
العدالة: العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
النزاهة: الالتزام بالحيادية والمبادئ الأخلاقية المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين معنا.
الشفافية: تبني السياسات والقواعد والإجراءات الداعمة للإفصاح والشفافية.
التميز: الالتزام بالقيام بدورنا بدرجة عالية من الإتقان والحرفية.
الكفاءة: الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة

1- تطوير وتعزيز كفاءة البيئة التشريعية لأسواق المال والاستثمار.
2- الارتقاء بكفاءة وفاعلية بالمنظومة الإشرافية والرقابية للهيئة وإنفاذ القانون.
3- تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة إقليمياً.
4- تنمية الوعي الاستثماري والقانوني وإرساء قواعد السلوك المهني.
5- الارتقاء بأداء الهيئة ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي لقطاعاتها وإداراتها المختلفة.

هيئة أسواق المال

التأسيس:

"هيئة أسواق المال" هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، أنشئت بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الصادر في 21 فبراير من عام 2010 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير2010، وتتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة على الجهات الخاضعة لرقابتها.

الأهداف الأساسية للهيئة:

تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 أهداف الهيئة وهي كالتالي:

1. تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
2. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.
3. توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
4. تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
5. تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6. العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

الهيكل التنظيمي للهيئة:

اعتمد مجلس المفوضين في اجتماعه رقم 25 لسنة 2014 المنعقد بتاريخ 2014/11/24 الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة، حيث أتبع بمجلس مفوضي هيئة أسواق المال مجلسين اثنين (المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، مجلس التأديب)، وثلاثة مكاتب (أمانة السر، التدقيق الداخلي، المستشارين)، وكذلك ثلاثٍ من اللجان (التدقيق الداخلي، المزايا وشؤون العاملين، الشكاوى والتظلمات).

كما أتبع برئيس الهيئة – المدير التنفيذي إضافةً إلى مرفق سوق الكويت للأوراق المالية، سبعة مكاتب هي (مكتب المدير التنفيذي، التنسيق والمتابعة، التوعية، العلاقات العامة والإعلام، العلاقات الدولية، الاستراتيجيات، تطوير الأداء وإدارة المخاطر).

كما تضمن أربعة قطاعات رئيسية في كل منها مكتب للتنسيق والمتابعة ويتبع كلاً منها عددٌ من الإدارات وفق التالي:

قطاع الأسواق:
وتتبعه الإدارات التالية (تنظيم الأسواق، الدراسات وتنمية أسواق المال، الاندماج والاستحواذ، متابعة عمليات الأسواق، الإفصاح).

قطاع الإشراف:
وتتبعه الإدارات التالية (التراخيص والتسجيل، تنظيم وحوكمة الشركات، أنظمة الاستثمار الجماعي، التفتيش الميداني، الرقابة المكتبية).

قطاع الشؤون القانونية:
وتتبعه الإدارات التالية (الدراسات القانونية، التحقيق، القضايا والتحكيم).

قطاع الخدمات المساندة:
وتتبعه إضافةً إلى وحدة متابعة مشاريع تقنية المعلومات كلٌّ من إدارات (الشؤون المالية والخزينة، الموارد البشرية، تقنية المعلومات).

الهيكل التنظيمي:

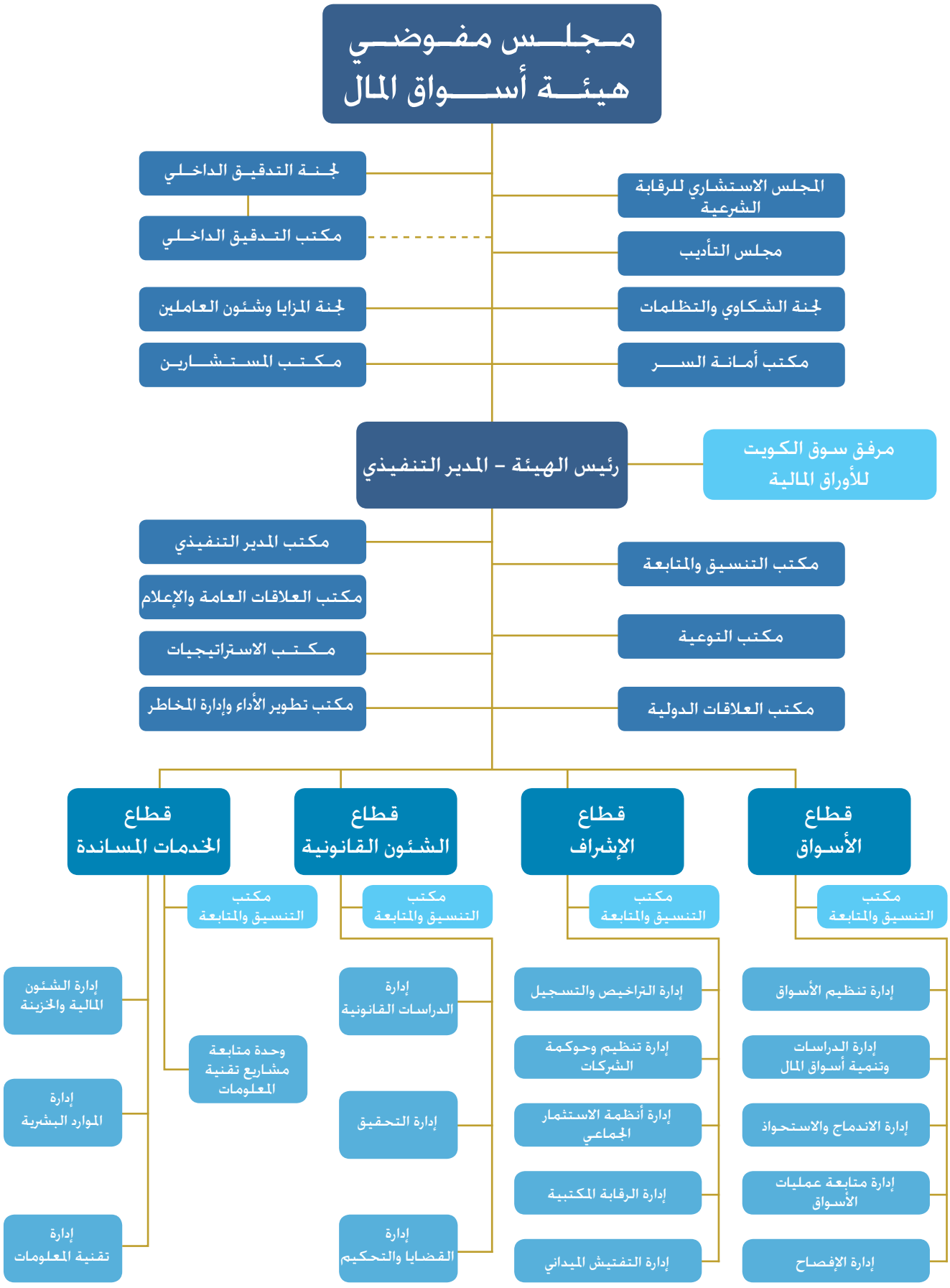

اعتمد باجتماع مجلس المفوضين رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٤ المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٤

الأشخاص والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة ورقابتها

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها بموجب قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 الأشخاص التالية :

أ- بورصات الأوراق المالية

وفقاً لما جاء في المادة (32) من القانون رقم (7) لسنة 2010 فإنه لايجوز لأي شخص تأسيس أو تشغيل أو المساعدة على تأسيس أو تشغيل بورصة للأوراق المالية إلا بعد الحصول على ترخيص من هيئة أسواق المال بموجب هذا القانون، ووفقاً للنظم واللوائح التي تعتمدها الهيئة، وهي التي تختص دون غيرها في إصدار هذا الترخيص ونشره في الجريدة الرسمية، ويقصد ببورصة الأوراق المالية، وفقاً لقانون الهيئة، السوق المخصص للتوفيق بين عروض البيع وطلبات الشراء في الأوراق المالية، ويتبع الإجراءات الخاصة بالتداول، ويؤدي الوظائف المعتاد أداؤها من قبل الأسواق المالية .

ب – وكالات المقاصة

يقصد بوكالة المقاصة كما ورد في المادة (48) من القانون رقم (7) لسنة 2010 أي كيان يوفر مرفقاً يتولى عملية التسوية والتقاص بين متداولي الأوراق المالية فيما يتعلق بالدفع أو التسليم أو كليهما، ويقوم بتوفير الخدمات الخاصة بذلك، ومنها خدمة إيداع الأوراق المالية ضمن نظام مركزي لحفظ الملكية ونقلها.

ج – الأشخاص المرخص لهم بأنشطة الأوراق المالية

وهم الأشخاص الذين ترخص لهم الهيئة للقيام بأحد أنشطة الأوراق المالية ،وكل من يخضع للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية سواء أكانت تلك الأنشطة التي يُمارسها الشخص المُرخص له داخل دولة الكويت، أم خارجها بواسطة عميل في دولة الكويت أو لحسابه.

وقد تم تحديد أنشطة الأوراق المالية في المادة (124) من اللائحة التنفيذية والتي شملت كلاً من:

1. الوساطة في شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة.
2. شراء وبيع شخص للأوراق المالية لحسابه الخاص.
3. تقديم الاستشارات الاستثمارية المتعلقة بالأوراق المالية مقابل عمولة.
4. إدارة المحافظ الاستثمارية.
5. تأسيس وإدارة أنظمة استثمار جماعي.
6. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي.
7. عرض أو بيع أوراق مالية لصالح مُصدرها أو حليفه أو الحصول على أوراق مالية من المُصدر أو حليفه بغرض إعادة التسويق.
8. وكالة تصنيف ائتماني.
9. أية أنشطة أخرى تقرر الهيئة اعتبارها أنشطة أوراق مالية.

بالإضافة إلى جهات أخرى كالشركات المدرجة في البورصة والمستثمرين ومكاتب التدقيق الشرعي ومراقبي الحسابات.

الفصل الثاني
إنجازات الهيئة للسنة المالية
2015/2014

إنجازات الهيئة خلال السنة المالية 2015/2014

تمهيد...

عملت هيئة أسواق المال خلال السنة المالية 2015/2014 على استكمال مهامها المحددة في قانون إنشائها من خلال العمل على محورين رئيسيين بصورة متكاملة ومتزامنة في الوقت ذاته.

المحور الأول يتمثل في استكمال تنظيم بيئة العمل الداخلية فيها، حيث حرصت الهيئة على تعديل هيكلها التنظيمي وفقاً لمقتضيات العمل ومتطلباته وبما يحقق المرونة المطلوبة لتنفيذ مهامها بالصورة الأكمل، كما عملت إضافةً إلى إنشاء مكاتب للتنسيق والمتابعة في كل قطاعاتها بهدف تحقيق التنسيق والتواصل الفاعلين، إلى إنشاء مكتب متخصص لتطوير الاداء وإدارة المخاطر يتولى مهام إصدار الأدلة الخاصة بإجراءات العمل انطلاقا من اختصاصات الوحدات التنظيمية المختلفة ووفقاً لجداول صلاحياتها، وذلك بهدف وضع مؤشرات للأداء تضمن تقييم جودة العمل إضافةً إلى اعتبارات الفاعلية والكفاءة التشغيلية وإلمام الوحدات التنظيمية بالجوانب القانونية وضوابط العمل المعتمدة، إضافةً إلى استكمال الإجراءات الخاصة بتهيئة البنية التقنية اللازمة لضمان حسن سير العمل والمحافظة على سريته في ذات الوقت، وضمان الحدود المطلوبة لإدارة المخاطر المعلوماتية، كما عملت في هذا الإطار على مواكبة التطورات التقنية عبر تحديث موقعها الالكتروني وإنشاء موقع رديف باللغة الانجليزية.

وفي ذات الإطار حرصت الهيئة على اعتمادٍ برامج تدريبية وتأهيلية لموظفيها بما يتوافق والمهارات المطلوبة لتنفيذ المهام المناطة بهم واعتمدت في سبيل ذلك سياسات تدريبية وتقييمية تفضي إلى تطوير مهاراتهم وزيادة خبراتهم، كما حرصت على تطوير إجراءاتها الخاصة بالشؤون المالية والمحاسبية.

أما المحور الثاني فيتثمل في تنظيم أنشطة الأوراق المالية حيث عمدت الهيئة وسعياً لتحقيق أهدافها وإنجاز مهامها بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، إلى استكمال وتحديث إجراءاتها في كافة الجوانب ذات الصلة بتنظيم أنشطة الأوراق المالية تشريعاً، وإشرافاً، ورقابةً، إضافةً إلى تبني توجهات استراتيجية جديدة تُفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق نقلة نوعية في مسار هذه الانشطة قد يكون من أبرزها استكمال إجراءات خصخصة السوق والارتقاء في تصنيفه إلى مستوى الاسواق الناشئة ومواكبة المعايير الدولية المطبقة في مجال أنشطة الأوراق المالية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أهمية إشراك الاطراف المعنية بأنشطة الأوراق المالية في مختلف النقاشات ذات الصلة بتوجهات الهيئة الاستراتيجية على صعيد تنظيم تلك الأنشطة والرقابة عليها انطلاقا من اعتبارها شريكاً، فقد قامت الهيئة بإجراء العديد من الاجتماعات ولقاءات العمل مع جهات عدة في هذا الإطار، كما تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون والتفاهم مع بعضها، والتي كان من أبرزها مذكرة التفاهم بشأن التنسيق بين هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة، والتي تكتسي أهمية خاصة نظراً لأهمية تنسيق التعاون بين هاتين الجهتين الرقابتين خاصةً مع تداخل بعض اختصاصاتهما في العديد من مجالات العمل المشتركة بينهما.

فلوزارة التجارة دوراً هاماً في مجال الرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام تأسيساً وتنظيماً وترخيصاً وفقاً للمرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012، كما أن للهيئة دوراً حاسماً في مجال الرقابة على انشطة الأوراق المالية تنظيماً ونشاطاً وعلى كافة المتعاملين في هذا المجال بما فيها الشركات وذلك على النحو المنظم بالقانون رقم 7 لسنة 2010.

وإزاء ما قرره المشرع من دور للوزارة في مجال الإشراف والرقابة على الشركات بوجه عام، وما كفله في الوقت ذاته من خصوصية واستقلال لدور الهيئة في مجال الإشراف والرقابةً على الشركات العاملة في نشاط الأوراق المالية بوجه خاص وما نتج عن ذلك من تداخل بعض الاختصاصات في مجالات العمل المشتركة بينهما، وسعياً لتحقيق الانسجام والتكامل المطلوبين في آليات العمل وإجراءاته بين الجهتين وتخفيفاً للأعباء الإجرائية على جمهور المتعاملين في أنشطة الاوراق المالية وتحقيقاً لرقابة فاعلة عليها كان توقيع مذكرة التفاهم بينهما.

وقد تضمنت مذكرة التفاهم هذه، تحديداً لنطاق التنسيق بين هاتين الجهتين الرقابيتين والذي شمل الشركات المرخص لها وكذلك الشركات المدرجة وغير المدرجة ووفقاً لمختلف مجالات الأعمال، فعلى صعيد الشركات المرخص لها تناول التنسيق المشترك أهم إجراءات تأسيس تلك الشركات وكذلك إجراءات منحها الترخيص اللازم وتجديده وإلغائه أو إيقافه وصولاً إلى إجراءات تنظيمية مختلفة كدور كل منهما على صعيد ترشيح أعضاء مجلس الإدارة للشركة المرخص لها، وتعديل عقد تأسيسها ونظامها الأساسي وآليات انعقاد جمعياتها العامة وكذلك تصفيتها.

وأما على صعيد الشركات المدرجة فقد شمل التنسيق إجراءات تعديل عقد تلك الشركات أو نظامها الأساسي أو تغيير عنوانها وكذلك إجراءات زيادة او تخفيض رأسمالها وآليات انعقاد جمعياتها العامة إضافة إلى الإجراءات الخاصة بنشاط الاستحواذ.

وفي مجال الشركات غير المدرجة فقد اختصت الهيئة بموجب مذكرة التفاهم بالموافقة على نشرة الاكتتاب وكذلك الموافقة على زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام وما يستتبع ذلك من التزامات وما عدا ذلك يكون من اختصاص الوزارة.

كما تضمنت إضافةً إلى ذلك إجراءات أخرى خاصة بآليات التعامل مع المخالفات والعقوبات والجزاءات وعمليات الاندماج وحوكمة الشركات وسواها.

وسنستعرض فيما يلي أهم إنجازات الهيئة وفقاً لمختلف مجالات أنشطتها وكذلك على صعيد بيئة العمل الداخلية خلال السنة المالية 2015/2014، بدءاً بإنجازات الإدارة العليا للهيئة ممثلةً بمجلس المفوضين والمجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عنه.

إنجازات الإدارة العليا للهيئة

قبل أن نتناول بصورة أكثر تفصيلاً إنجازات إدارات الهيئة وفقاً لتوزع أنشطتها، نعرض بصورة موجزة لأهم إنجازات الإدارة العليا للهيئة ممثلةً بمجلس مفوضيها واللجان المنبثقة عنه. فعلى صعيد إنجازات المجلس يمكن القول بأن السنة المالية 2015/2014 كانت حافلة بالنشاط رغم الاستحقاقات الكبيرة التي واجهتها الهيئة خلال العام الماضي لاسيما على صعيد تعديلات قانون إنشائها وكذلك إعادة تشكيل مجلس المفوضين.

مجلس مفوضي الهيئة واللجان المنبثقة عنه

عقد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال خلال السنة المالية 2015/2014 اثنين وثلاثين اجتماعاً أصدر من خلالها 420 قراراً موزعاً على قطاعات الهيئة المختلفة. وقد توزعت تلك القرارات بين 178 قراراً تنظيمياً داخلياً و31 قراراً تشريعياً و105 قراراً خاصاً بالشركات والاشخاص المرخص لهم، و73 قراراً متصلاً بالنيابة العامة ومجلس التأديب ولجنة الشكاوى والتظلمات والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية إضافةً إلى 33 قراراً متعلقاً بجهات خارجية.

ويتولى مكتب أمانة سر مجلس المفوضين مهام مساعدة المجلس المذكور في تنظيم اجتماعاته وإصدار قراراته ومتابعة تنفيذها. كما يتابع مكتب أمانة السر أيضاً أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين نظراً لوقوع المهام الموكلة إلى هذه اللجان في صميم اختصاصات المجلس المنصوص عليها بالقانون. والجدول التالي يعرض اجتماعات هذه اللجان خلال السنة المالية (2015/2014):

اللجنة	عدد الاجتماعات للفترة المتدة بين 2014/3/31 - 2013/4/1	عدد الاجتماعات للفترة المتدة بين 2015/3/31 - 2014/4/1
اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للاوراق المالية	6	1
لجنة التدقيق الداخلي	8	7
لجنة المزايا وشؤون العاملين	8	10
لجنة البرامج والميزانية	2	1
مجلس التقويم	3	9

وتجدر الإشارة إلى إلغاء تشكيل لجنة البرامج والميزانية خلال شهر أكتوبر من عام 2014 وتوزيع اختصاصاتها بين لجنتي التدقيق الداخلي وإعداد الميزانية السنوية. كما تقلص عدد اجتماعات اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية نظراً لإنهاء عمل لجنة تأسيس بورصة الكويت للأوراق المالية أواخر شهر مايو الماضي وتشكيل مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

بناءً على مهام المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية التي تتضمنها اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتحديداً المادة 202 منها والتي حددت اختصاصات هذا المجلس،
فقد عقد المجلس الاستشاري خلال السنة المالية (2015/2014) واحداً وعشرين اجتماعاً، تناول فيها قضايا عدة كمراجعة قرارات وتقارير خاصة بأنشطة ذات صلة بمهامه، إضافةً إلى إعداد لوائح تنظيمية تتصل بطبيعة عمله، إضافة إلى المشاركة في انشطة توعوية وانشطة أخرى نوجزها بالآتي:

- مراجعة القرار الخاص بمنح مهلة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لاستيفاء شرط التفرغ.
- مراجعة تقارير مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وإبداء الملاحظات بشأنها.
- اقتراح عمل سجل لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- الاجتماع بإدارة أنظمة الاستثمار الجماعي في الهيئة وبحث الضوابط الخاصة بالصناديق المرخص لها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- إعداد اللائحة النموذجية للهيئات الشرعية، وكذلك إعداد اللائحة النموذجية لوحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- مراجعة قرار متطلبات توفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم.
- مراجعة القرار الخاص بإصدار الصكوك وتداولها.
- عمل مقترح بالدورات التدريبية المتعلقة بالجوانب الشرعية لإدارات الهيئة.
- مراجعة ودراسة النظام الأساسي وعقد التأسيس لعدد من الصناديق المرخص لها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- إعداد بحث بعنوان "الصندوق الوقفي التكافلي".

مجلس التأديب

تنفيذاً للمادة (140) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بشأن تشكيل مجلس التأديب وتحديد مهامه، والتي نصت على:

"ينشأ مجلس تأديب او أكثر في الهيئة يشكل من ثلاثة اعضاء برئاسة قاض يندبه مجلس القضاء الأعلى وعضوين من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية، وتكون مدة العضوية في مجلس التأديب ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس النظر في الأمور التالية:

الفصل في المساءلة التأديبية المحالة إليه والمرفوعة من الهيئة والمتعلقة بمخالفة احكام القانون رقم (7) لسنة 2010 أو لائحته التنفيذية أو أي قرارات أو تعليمات صادرة بموجبه.

الفصل في التظلمات المرفوعة عن قرارات البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها، ويعتبر مجلس التأديب في الهيئة عند نظر التظلمات في قرارات تلك اللجنة بمثابة هيئة استئنافية ويكون فصله فيها نهائياً"

وتنفيذاً لتلك المهام فقد قام المجلس خلال السنة المالية 2015/2014 بالنظر في المخالفات والتظلمات التي بلغ عددها 78 حالة تراوحت بين 4 تظلمات و74 مخالفة ترتبت عقوبات على 48 حالة منها في حين أحيلت 29 منها للحفظ وواحدة للوقف المؤقت.

لجنة الشكاوى والتظلمات:

حددت المادة (51) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية مهام لجنة الشكاوى والتظلمات التي يأتي تشكيلها تنفيذاً لأحكام المادة (47) من اللائحة ذاتها بالآتي: "تجري اللجنة تحقيقاً ادارياً في الشكوى المقدمة بشأن المخالفات وتبت فيها أو تقرر حفظها، ولها أن توصي بإحالتها إلى مجلس التأديب إذا قدرت ذلك. أما إذا رأت بعد إجراء التحقيق أن الشكوى تشكل شبهة جريمة جنائية فلها أن توصي بإحالتها إلى النيابة العامة".

وقد تسلمت اللجنة خلال السنة المالية الماضية اثنتين واربعين شكوى توزعت وفق التالي:

الشكاوى	السنة المالية 2013-2014	السنة المالية 2014-2015
تم البت فيها	17	30
قيد البحث	8	12
الإجمالي	25	42

كما تسلمت ثمانية عشر تظلماً توزعت وفق الآتي:

التظلمات	السنة المالية 2013-2014	السنة المالية 2014-2015
تم البت فيها	33	18
قيد البحث	1	-
الإجمالي	34	18

مكتب التدقيق الداخلي

استناداً إلى اللائحة الداخلية وميثاق عمل مكتب التدقيق الداخلي اللذين تم اعتمادهما في اجتماع مجلس المفوضين رقم (29) لسنة 2012 تم وضع الأسس الرئيسية لعمل المكتب الهادف إلى التحقق من كفاية عملية إدارة مخاطر الهيئة والإجراءات الرقابية وأنظمة الحوكمة وكفاءتها وفاعليتها وبما يضمن المساهمة في تحقيق ما يلي:

- تحديد المخاطر وإدارتها بطريقة ملائمة.
- دقة ومصداقية وفعالية المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية الجوهرية.
- التزام الموظفين بالسياسات والمعايير والإجراءات والقوانين واللوائح المعمول بها.
- الاقتصاد في استغلال الموارد وفعالية استخدامها وحمايتها بالصورة اللازمة.
- تنمية جوانب الجودة والتطوير المستمر ضمن الإجراءات الرقابية بالهيئة.
- الإحاطة والتعامل بطريقة ملائمة مع الجوانب التشريعية أو الرقابية الهامة التي تؤثر على عمل الهيئة.

وبناءً على المسؤوليات المناطة بمكتب التدقيق الداخلي فقد قام المكتب المذكور بإنجاز الآتي خلال السنة المالية 2015/2014:

- تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة المنبثقة من استراتيجية التدقيق الداخلي للفترة (2017/2013) وإصدار التقارير النهائية بشأنها.
- تنفيذ قرار لجنة التدقيق الداخلي في اجتماعها الأول لعام 2015 بشأن القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير ديوان المحاسبة وتقارير التدقيق الداخلي وكتاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات الخارجي حيث تم إنجاز نحو 95% من هذه المهمة.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية المجمعة والمكثفة الدورية للهيئة عن فترات مالية مختلفة للسنة المالية 2015/2014 وإبداء الرأي بشأنها.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن كتب التمثيل لفترات زمنية مختلفة خلال السنة المالية 2015/2014.
- مراجعة التقارير الخاصة بالبيانات المالية لمرفق سوق الكويت للأوراق المالية لفترات مالية مختلفة خلال السنة المالية 2015/2014.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن قضايا داخلية في الهيئة تدخل ضمن مهامه واختصاصاته، ومنها على سبيل المثال (اقتراحات خاصة بتطوير عمل بعض اللجان، تعديلات مقترحة على جداول الصلاحيات المالية للهيئة، أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بعمل بعض الإدارات، ضوابط التعاقد مع مقدمي الخدمات الاستشارية، سياسات المناقصات والبت في العروض، سجل المتابعة للخطة التشغيلية، النظام المحاسبي المعمول به لدى الشركة الكويتية للمقاصة)

أما على صعيد إنجازات الهيئة وفقاً للأنشطة والمهام المنوطة بقطاعاتها المختلفة، فإننا سنستعرضها في سياق تقريرنا عبر محورين رئيسيين وفق الآتي:

- إنجازات الهيئة في المجالات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية وتطويرها لاسيما الجوانب: التشريعيةً والقانونية و التنظيمية و الرقابية و التوعوية وتلك المتصلة بالتعاون العربي والدولي.
- إنجازات الهيئة على صعيد بنائها الداخلي: وتتضمن عرضاً للتطورات الخاصة بالشؤون التقنية والمالية والموارد البشرية ذات الصلة ببيئة العمل الداخلية للهيئة إضافةً إلى التطورات ذات الصلة بتطوير الأداء وإدارة المخاطر.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها

إن تحقيق أهداف الهيئة، لاسيما على صعيد "تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية" وكذلك "حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية" و "تقليل الاخطار النمطية"، وسائر الأهداف التي تضمنها قانون إنشائها يتطلب أن تتوجه مختلف أنشطة الهيئة وإجراءاتها نحو تحقيق تلك الغايات، ونظراً لتكامل متطلبات تحقيق البيئة المنشودة لتنظيم أنشطة الأوراق المالية وفقاً للمقومات المطلوبة تشريعاً وتنظيماً ورقابة وتوعية في إطار تقني يمكن من انسجام تلك المقومات والمعايير الدولية المطبقة، فإن الأطر الاستراتيجية لأنشطة الهيئة راعت تحقيق تلك المتطلبات.

وسنستعرض فيما يلي أهم إنجازات الهيئة وفق مجالات عملها: القانونية والتشريعية والتنظيمية والرقابية وكذلك التوعوية والتنموية إضافة إلى توجهاتها على صعيد التعاون العربي والدولي، قبل أن نتناول في فصل لاحق أهم إنجازات الهيئة على صعيد بيئة العمل الداخلية بمختلف جوانبها "المالية والموارد البشرية والتقنية وكذلك تلك الخاصة بتطوير الأداء".

أولاً- المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال:

تمثل مختلف تشريعات الهيئة وقراراتها وتعليماتها الإطار القانوني لمختلف أنشطتها ومهامها التنظيمية والرقابية والإشرافية، إذ عملت الهيئة على إصدار التشريعات اللازمة المنظمة لآليات ومحددات تنفيذ مهامها على كافة الصعد، سواءً ما تعلق بتنظيم الأسواق أو الإجراءات الخاصة بالشركات والجهات الخاضعة لرقابتها أو تلك المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي، أو تلك الخاصة بالمهام الرقابية والتفتيشية، وكذلك تلك الخاصة بتعزيز مقومات الإفصاح والشفافية.

أ- الجانب التشريعي واللائحي:

عملت هيئة أسواق المال خلال السنة المالية 2015/2014 على إصدار وإقرار وتعديل العديد من اللوائح والتشريعات والقواعد التنفيذية المنظمة لأنشطة الأوراق المالية، وكذلك العديد من التعليمات وفقاً لما يظهره الجدول أدناه، تناولت فيها قضايا مختلفة كتعديل جدول الرسوم وتعيين مراقبي الحسابات وأنظمة الإدراج ونطاق عمل نشاط مستشار الاستثمار، وربما كانت قواعد الكفاءة والنزاهة للبورصات، وكذلك القواعد الخاصة بإصدار الأسهم الممتازة وضوابط تنفيذ عمليات الاندماج أبرزتلك التشريعات، وبصورة أكثر تفصيلاً يمكننا استعراض أهم قرارات الهيئة وتعليماتها للسنة المالية 2015/2014 بالآتي:

م	الموضـــوع	تاريخ الصدور
1	قرار رقم (18) لسنة2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن تعديل قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (19) لسنة 2013 بشأن إصدار جدول الرسوم.	2014/4/6
2	تعليمات هيئة أسواق المال بشأن نسبة التداول المسموح بها للمسيطر على شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/أ/2014/4)	2014/4/27
3	قرار رقم (19) لسنة 2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن تعيين مراقب حسابات صندوق الاستثمار في ظل عدم وجود أعضاء مجلس إدارة الصندوق.	2014/4/27
4	قرار رقم (21) لسنة 2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إيقاف تداول سهم الشركة محل العرض عند الإفصاح عن عرض الاستحواذ.	2014/5/6
5	قرار رقم (23) لسنة 2014 بشأن إصدار نظام إدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الاوراق المالية.	2014/5/15
6	قرار رقم (24) لسنة 2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن نطاق عمل نشاط مستشار استثمار.	2014/6/5
7	تعليمات رقم (5) لسنة 2014 بشان قواعد الكفاءة والنزاهة لبورصات الأوراق المالية	2014/6/12
8	قرار رقم (28) لسنة 2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن تعديل المادة (154) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.	2014/7/2
9	قرار رقم (29) لسنة 2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن استثناء المؤسسات والهيئات العامة في مجالس إدارة صناديق الاستثمار من تطبيق أحكام المادتين (317) و(318) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.	2014/7/2
10	قرار رقم (39) لسنة 2014 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن تعديل المادة (14) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.	2014/9/3
11	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم من هيئة اسواق المال غير المسجلين في موقع وزارة الخزانة الاميركية رقم (هـ.أ.م/ق.إ/2014/06).	2014/12/7
12	قرار رقم (65) لسنة 2014 بشأن تعديل قرار مجلس مفوضي هيئة اسواق المال رقم (19) لسنة 2013 بشأن إصدار جدول الرسوم.	2014/12/16
13	تعليمات هيئة أسواق المال رقم (6) لسنة 2014 بشأن ضوابط وإجراءات تنفيذ عمليات الاندماج.	2014/12/16
14	قرار رقم (67) لسنة 2014 بشأن القواعد الخاصة بإصدار الأسهم الممتازة.	2014/12/16
15	قرار رقم (3) لسنة 2015 بشأن تعديل قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (19) لسنة 2013 بشأن إصدار جدول الرسوم.	2015/1/14

وعلى صعيد متصل فقد قامت الهيئة بالتنسيق والتعاون مع بعض الجهات الخارجية بشأن إعداد ومراجعة بعض اللوائح ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية من بينها تلك الخاصة بقضايا الإدراج والإفصاح والحوكمة والإصدارات الأولية والاكتتابات والإشراف والرقابة على أسواق المال تنفيذاً لمتطلبات اللجان المنبثقة عن لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية أو من يعادلهم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في سبيل تحقيق تكامل الأسواق المالية فيها.

ب – الجانب القانوني والقضائي :

قامت الهيئة على الصعيد القانوني بتنفيذ العديد من الأنشطة خلال السنة المالية 2015/2014، حيث تمت مراجعة كافة التعليمات والقرارات والضوابط الصادرة عن الهيئة، كما تمت أيضاً مراجعة كافة العقود التي كانت الهيئة طرفاً فيها، بالإضافة إلى المراجعة القانونية للمواد العلمية الخاصة بورش العمل التوعوية والمشاركة فيها.

ومن ناحية أخرى فقد قامت الهيئة وعلى الصعيد القانوني أيضاً بإعداد العديد من الدراسات حول قضايا مختلفة كان من أهمها الدراسات الخاصة بخضوع الشركات المساهمة المقفلة لتعليمات هيئة أسواق المال رقم (هـ.ا.م./ق.ر/ح.ش/2013/5) بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجهاز التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وطريقة الإفصاح عنها، وكذلك تلك الخاصة بدراسة آلية احتساب الملكيات غير المباشرة، إضافة إلى بحث تنظيم "حق الأقلية في طلب التخارج Sell out وطلب المسيطر بتخارج الأقلية Squeeze out"، إضافةً إلى دراسات أخرى خاصة بمواضيع تصنيف وحدات الاستثمار، ومعايير شبهات مخالفات قواعد الإفصاح، وكذلك مخالفات أسهم الخزينة، وأخيراً الدراسة الخاصة بتطوير البنية التشريعية لأسواق المال.

كما تم في السياق القانوني أيضاً، إعداد الردود الخاصة بالاستفسارات القانونية المختلفة الواردة من إدارات الهيئة والبالغة نحو(1068) استفساراً تناولت جوانب وقضايا مختلفة وفق الآتي:

م	الإدارة	عدد الكتب التي تم الرد عليها
1	إدارة التراخيص والتسجيل	236
2	قطاع الخدمات المساندة	178
3	إدارة الإفصاح	126
4	مكتب السيد المدير التنفيذي والمفوض	114
5	إدارة تقنية المعلومات	94
6	إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي	83
7	إدارة متابعة عمليات الاسواق	60
8	إدارة الاندماج والاستحواذ	44
9	إدارة تنظيم وحوكمة الشركات	40
10	إدارة الرقابة المكتبية	33
11	مكتب التوعية	26
12	إدارة تنظيم الاسواق	21
13	مكتب العلاقات الدولية	13
الإجـمـالـي		1068

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المخالفات المحالة لإدارة التحقيق في الهيئة خلال السنة المالية 2015/2014 قد بلغت 84 مخالفة تمت معالجة معظمها وفق الجدول التالي في حين لاتزال إجراءات التحقيق مستمرة بشأن المتبقي منها:

إجمالي عدد المخالفات	حفظت من الهيئة لعدم ثبوت المخالفة	إحالة إلى النائب العام	إحالة إلى مجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة إلى النائب العام + مجلس التأديب	مخالفات أحيلت لوزارة التجارة للاختصاص	تقديم شكوى لوزارة المواصلات	قيد التحقيق
84×	12	3	20	37	1	1	1	11

ليبلغ عدد المخالفات التراكمية منذ مباشرة الهيئة أنشطتها في عام 2010 وحتى نهاية السنة المالية الماضية نحو 475 مخالفة تم التعامل معها وفق الآتي:

إجمالي عدد المخالفات	حفظت من الهيئة لعدم ثبوت المخالفة	إحالة إلى النائب العام	إحالة إلى مجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة	مخالفات احيلت للسوق للاختصاص	إحالة إلى النائب العام + مجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة+ الإحالة لمجلس التأديب	مخالفات أحيلت لوزارة التجارة للاختصاص	عقوبات تم الغاؤها (تنبيه)	إلغاء ترخيص و إلغاء إدراج	تقديم شكوى لوزارة المواصلات	قيد التحقيق
475×	83	103	50	197	2	28	5	3	2	2	1	12

× قد تأخذ المخالفة أكثر من إجراء، مما يبرر عدم تطابق الأرقام الإجمالية مع تفاصيلها

أما على صعيد نشاط القضايا والتحكيم، فقد تم خلال السنة الماضية إعداد موسوعة شاملة لأهم المبادئ القضائية التي أقرتها محكمة أسواق المال، كما تم على صعيد التحكيم تفعيل النظام الخاص به مطلع السنة المالية 2015/2014 حيث تم فتح باب تسجيل المحكمين والخبراء فتم قيد واحداً وعشرين محكماً وستة عشر خبيراً لدى الهيئة.

أما بالنسبة للقضايا المسجلة خلال السنة المالية موضوع التقرير فبلغت (101) قضية، في حين بلغ عدد القضايا المنظورة أمام المحكمة والخبرة لذات الفترة (245) قضية، وبلغ عدد الأحكام الصادرة للفترة ذاتها (133) حكماً منها (94) حكماً نهائياً و(39) حكماً ابتدائياً، كان (132) حكماً منها لصالح الهيئة وحكماً واحداً فقط ضدها.

ثانياً. المجال التنظيمي:

تنوعت إجراءات الهيئة في المجال التنظيمي خلال السنة المالية وفق مجالات عدة، كان أبرزها على صعيد تنظيم الأسواق، إضافة إلى الجوانب التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، وكذلك الإجراءات التنظيمية الخاصة بتوفيق أوضاع الجهات الخاضعة لإشرافها، إضافةً إلى الإجراءات الخاصة بأنشطة الاندماج والاستحواذ، والأنشطة الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي، ويمكننا إيجاز أهم إجراءات الهيئة على الصعد التنظيمية المختلفة في المجالات التالية:

أ – تنظيم الأسواق :

تابعت الهيئة إجراءتها في إطار تنظيم الأسواق فأصدرت بعض التشريعات، كنظام إدراج أسهم الشركات في بورصة الأوراق المالية إضافة إلى قرارات تنظيمية أخرى كتلك الخاصة بتوفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول، وكذلك القرار المتعلق بتعديل أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق بعد قرار التوزيعات وزيادة رأس المال، وكذلك القرار الخاص بإجراءات بيع الكميات الكبيرة من الأسهم التي لا تقل عن نسبة 5 % أو أكثر من أسهم شركة مدرجة.

وعلى صعيد الإدراج تم إطلاق النماذج الالكترونية للطلبات المتعلقة بالإدراج في موقع الهيئة الالكتروني، وقد صدرت قرارات عدة خاصة بإدراج بعض الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية وهي:

- إدراج شركة الاتصالات الكويتية (Viva) بتاريخ 2014/8/28.
- إدراج شركة ميزان القابضة بتاريخ 2015/3/26.

كما صدرت أيضاً عدة قرارات بشأن الموافقة على الانسحاب الاختياري لشركات عدة من سوق الكويت للأوراق المالية كشركة لؤلؤة الكويت العقارية، وشركة الصناعات المتحدة، وشركة الاتحاد العقارية، وشركة منافع الاستثمار.

وفي إطار متصل تم رفض طلب شركة فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات بالانسحاب الاختياري من السوق الموازي، كما تم أيضاً إلغاء إدراج أسهم الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية من سوق الكويت للأوراق المالية.

أما على صعيد التراخيص والتسجيل فإضافةً إلى تجديد تراخيص شركات الوساطة المالية تم تسجيل وقيد ثلاثة من مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة وهم:

اسم مراقب الحسابات	اسم المكتب
فاطمة صقر سلمان الرشود	مكتب فاطمة صقر الرشود – محاسبون قانونيون ومستشارون
د. نادر حمد عبدالله الجيران	مكتب أصول لتدقيق الحسابات – د. نادر حمد عبدالله الجيران وشركاه – محاسبون قانونيون
محمد حمد سليمان السلطان	مكتب بيكرتلي الكويت

كما تم أيضاً منح التراخيص الخاصة بشركات الاستثمار التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 وكذلك منح وتجديد التراخيص اللازمة لتسويق وتأسيس أنظمة الاستثمار الجماعي لشركات عدة (نحو14 شركة)، كما تم بالمقابل إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية للعديد من الشركات مثل:

- إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة منافع للإستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.
- إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة كيه كيو للإجارة والإستثمار ش.م.ك. وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.

- إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة يونيفرس للإستثمار ش.م.ك. (مقفلة) وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.
- إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة الآمال الاستثمارية (ش.م.ك.م) وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.
- إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة السور للتمويل والإجارة (ش.م.ك.م) وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.
- إلغاء ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة الملا العالمية للتمويل والاستثمار (ش.م.ك) مقفلة وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.
- كما تم أيضاً إلغاء تراخيص أربعة من صناديق الاستثمار.

وفي إطار متصل تابعت الهيئة إجراءاتها على صعيد مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل المنصوص عليها في المادة (130) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، حيث تم إعداد تقرير الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، و تم الإتفاق على اختيار النموذج الثاني لتطبيق الاختبارات التأهيلية وهو الخاص بتطوير الاختبارات خارجياً عن طرق التعاقد مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI المتخصص بإعداد الاختبارات التأهيلية، حيث عقدت اجتماعات عدة مع المعهد المذكور خلال الفترة الممتدة من 2014/08/11 إلى 2015/01/04 لتحديد المتطلبات اللازمة من الهيئة والخدمات المقدمة من المعهد، وتم التوصل إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI بتاريخ 2015/01/19، على أن يتم توقيع اتفاقية بين الطرفين بعد استلام مسودة مبدئية من المعهد والعمل على تعديلها واعتمادها من قبل الطرفين.

الدراسات وتنمية الأسواق:

وفي إطار متصل بتوجهات الهيئة الخاصة بتنظيم الأسواق يمكن إدراج جهودها الخاصة في مجال إعداد الدراسات وتنمية الاسواق التي تستهدف رصد مختلف الظواهر ذات الصلة بأداء السوق وتحليلها وإعداد التقارير اللازمة بشأنها، وكذلك إعداد الدراسات المتضمنة لمقترحات تطويرية متعلقة بتنظيم الأسواق عموماً، حيث تم على هذا الصعيد إنجاز العديد من الدراسات البحثية ذات الأهمية والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة في المنطقة، إضافةً إلى عدد من التقارير المتخصصة المعنية بمجالات إدارة مخاطر أسواق المال. وبصورة أكثر تفصيلاً يمكننا استعراض أهم ما تحقق في هذا الجانب بالآتي:

- اعداد تقرير حول الوضع الحالي لأسواق المال والبورصة الكويتية ورؤية هيئة أسواق المال بشأن تطوير أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة القادمة، وذلك بناءً على تكليف من اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية (قرار رقم 17-2/2014 والمتخذ بتاريخ 2014/12/30). حيث تضمن التقرير تشخيصاً للوضع القائم لأسواق المال الكويتية والتحديات التي تواجهها والسياسات والإجراءات الإصلاحية اللازمة لتطوير أسواق المال الكويتية بحيث تصبح أسواقاً كفؤة تتمتع بالشفافية والعدالة التنافسية وجاذبة لرؤوس الأموال على غرار أسواق المال الإقليمية والعالمية.
- مراجعة شاملة لجميع المؤشرات المتعلقة بتنافسية وتطور أسواق المال في دول العالم والصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك بهدف تقييم مدى تطور أسواق المال في دولة الكويت من حيث التنوع والشمولية والكفاءة مقارنةً بدول ذات أسواق مال رائدة.

- دراسة حول أوضاع شركات الاستثمار في دولة الكويت والدور المرجو منها. حيث تعتبر شركات الاستثمار إحدى الجهات الرئيسية الفاعلة في تنمية أسواق المال نظراً لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها والتي تشمل تنظيم عمليات الطرح الأولي وإدراج الشركات المساهمة في بورصة الأوراق المالية وإدارة الأصول والمحافظ المالية وإنشاء وإدارة صناديق الاستثمار والتعامل بالمشتقات المالية وترتيب وتنظيم عمليات إصدار السندات والصكوك.
- دراسة حول الأسباب التي أدت إلى انسحاب بعض الشركات المساهمة من البورصة اختيارياً، وأثر ذلك على القيمة السوقية وكميات وقيم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، والإجراءات التي يمكن أن تتبناها هيئة أسواق المال للحد من هذه الظاهرة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك وبما يضمن حماية حقوق صغار المساهمين.
- دراسة أولية تبحث في مدى امكانية استقطاب الشركات المساهمة العائلية والشركات المتوسطة والصغيرة غير المدرجة والمؤهلة للإدراج في البورصة وذلك من خلال توضيح شامل للمنافع والمزايا المتحققة لها في حال الإدراج، الأمر الذي يترتب عليه تنوعاً في أنشطة الشركات المدرجة وزيادة حجم الاستثمارات وسيولة السوق.
- مراجعة شاملة لهيكل رسوم التداول المعمول به حالياً في سوق الكويت للأوراق المالية ومدى تأثيره على عمليات التداول في السوق (نشاط السوق).
- تقييم ومتابعة المخاطر النظامية (الأخطار النمطية) المتوقع حدوثها في أسواق المال بصفة دورية وذلك بناءً على نماذج اقتصادية / احصائية، بما في ذلك مؤشرات الإنذار المبكر (Early Warning Indicators)، وذلك بهدف تحديد أية آثار سلبية قد تؤثر على كفاءة وتنافسية أسواق المال والتوعية بشأنها.
- إعداد تقارير دورية (شهرية) حول أداء سوق الكويت للأوراق المالية من حيث حركة المؤشرات الرئيسية والقيم السوقية للشركات المدرجة وكميات وقيم التداول وحركة أسعار أسهم الشركات، والتي من شأنها أن تساعد الهيئة في تقييم نشاط السوق ككل وتحديد مقدار التضخم أو التدني في أسعار الأوراق المالية، إضافةً إلى ذلك، متابعة ورصد التغيرات في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الأسواق العالمية والناشئة من حيث حركة مؤشراتها الرئيسية وكميات وقيم التداول فيها، وذلك لمعرفة مدى الانتعاش أو الركود في أسواق المال الكويتية مقارنةً بالأسواق الأخرى.
- متابعة أداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بناءً على مجموعة من المؤشرات المالية المستمدة من الميزانيات العمومية للشركات بهدف تعزيز الرقابة على الشركات المتعثرة (الضعيفة) حمايةً للمستثمرين.

ب – الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة:

في إطار الاختصاصات المنوطة بالهيئة، فقد قامت الهيئة بدراسة الطلبات الخاصة بزيادة أو تخفيض رؤوس الأموال ومنح الموافقات اللازمة وفقاً للتشريعات النافذة، وكذلك دراسة الطلبات الخاصة بنشرات الاكتتاب، وتلك الخاصة بالموافقة على بيع وشراء أسهم الخزينة، كما قامت بدراسة طلبات إصدار أدوات الدين وطلبات تصفيات بعض الشركات أيضاً.

وقد منحت الهيئة موافقتها على زيادة رأس المال لأربع وأربعين شركة منها خمس زيادات نقدية والبقية كأسهم منحة وفق الآتي:

م	اسم الشركة	رأس مال الشركة د.ك.	رأس المال بعد التعديل د.ك.	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	شركة المباني	70,361,071.800	73,879,124.300	% 5	أسهم منحة
2	شركة العربي للوساطة المالية	3,500,00	3,850,000	% 10	أسهم منحة
3	شركة صكوك القابضة	53,800,000	56,490,000	% 5	أسهم منحة
4	شركة السور لتسويق الوقود	36,708,170.600	38,543,579.100	% 5	أسهم منحة
5	شركة ياكو الطبية	17,325,000	18,191,250	% 5	أسهم منحة
6	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	36,349,336.700	38,166,803.500	% 5	أسهم منحة
7	شركة المقاولات والخدمات البحرية	21,825,352.400	22,619,620	% 5	أسهم منحة
8	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	10,629,366	11,160,834.300	% 5	أسهم منحة
9	شركة مجموعة عربي القابضة	14,261,986.600	14,975,085.900	% 5	أسهم منحة
10	شركة أسيكو للصناعات	24,878,828.570	26,122,769.900	% 5	أسهم منحة
11	شركة إيكاروس للصناعات النفطية	75,000,000	78,750,000	% 5	أسهم منحة
12	شركة نور للإستثمار المالي	37,560,251	41,316,276.100	% 10	أسهم منحة
13	شركة كي جي ال لوجستيك	55,103,400	60,613,740	% 10	أسهم منحة
14	الشركة الوطنية للتنظيف	23,785,523.300	24,974,799.400	% 5	أسهم منحة
15	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	16,348,437	17,165,858.800	% 5	أسهم منحة
16	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	109,917,854.400	115,413,747.100	%5	أسهم منحة
17	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	129,509,816.700	135,985,307.500	% 5	أسهم منحة
18	شركة المثنى للوساطة المالية	4,626,857	5,737,303	% 24	أسهم منحة
19	شركة التمدين العقارية	37,312,000	39,177,600	% 5	أسهم منحة
20	الشركة الوطنية العقارية	85,490,481.300	89,765,005.400	% 5	أسهم منحة
21	شركة هيومن سوفت القابضة	11,424,000	12,223,680	% 7	أسهم منحة
22	شركة رمال الكويت العقارية	27,830,000	30,613,000	% 10	أسهم منحة
23	شركة بوبيان للبتروكيماويات	48,510,000	50,935,500	% 5	أسهم منحة
24	الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف	4,227,589	4,650,347.900	% 10	أسهم منحة
25	شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات	77,977,157	81,876,014.800	% 5	أسهم منحة
26	شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني	11,550,000	12,127,500	% 5	أسهم منحة
27	شركة الشرق للوساطة المالية	2,500,000	3,750,000	% 50	أسهم منحة
28	شركة أسيكو للصناعات	26,122,769.900	27,428,908.400	% 5	أسهم منحة
29	شركة المباني	73,879,124.300	84,960,992.900	% 15	أسهم منحة
30	شركة اسمنت بورتلاند الكويت	9,090,427.500	9,544,948.800	% 5	أسهم منحة
31	شركة الخليج لصناعة الزجاج	4,442,705.400	4,664,840.700	% 5	أسهم منحة
32	شركة مجموعة السلام القابضة	25,680,000	26,964,000	% 5	أسهم منحة
33	الشركة التجارية العقارية	170,198,775	178,708,713.700	% 5	أسهم منحة
34	الشركة الكويتية للمنتزهات	18,711,000	19,646,550	% 5	أسهم منحة

م	اسم الشركة	رأس مال الشركة د.ك.	رأس المال بعد التعديل د.ك.	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
35	شركة التمدين العقارية	39,177,600	41,136,480	% 5	أسهم منحة
36	شركة الكوت للمشاريع الصناعية	8,820,000	9,702,000	% 10	أسهم منحة
37	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	11,160,834,300	12,276,917,700	% 10	أسهم منحة
38	شركة العيد للأغذية	9,050,080	10,045,588,800	% 11	أسهم منحة
39	شركة السور لتسويق الوقود	38,543,579,100	40,470,758	% 5	أسهم منحة
40	شركة مشاريع الكويت	147,357,270,300	200,000,000	% 73.50	زيادة نقدية
41	الشركة الوطنية للوساطة المالية	2,541,100	3,100,020	% 22	زيادة نقدية
42	شركة هيتس تيليكوم القابضة	72,091,686	87,234,161	% 21	زيادة نقدية
43	الشركة الوطنية للوساطة المالية	2,541,000	3,000,000	% 18.064	زيادة نقدية
44	شركة المال للاستثمار	52,828,125	67,224,351	% 27.25	زيادة نقدية
الإجمالي			44		

كما منحت الهيئة موافقتها على تخفيض رأس المال لثلاث عشرة شركة وفق الآتي:

م	اسم الشركة	مبلغ رأس المال	
		قبل تعديل رأس المال د.ك.	بعد تعديل رأس المال د.ك.
1	شركة فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات	6,795,000	6,615,000
2	شركة بيت الاستثمار الخليجي	43,209,631,800	16,420,244
3	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	78,568,800	51,609,927
4	الشركة الوطنية للميادين	100,000,000	28,019,084
5	شركة منافع للإستثمار	20,088,143	15,000,000
6	شركة أعيان للإجارة والإستثمار	82,122,030	81,403,882,400
7	شركة بيت الاستثمار العالمي	174,620,123,900	79,923,398
8	شركة أجوان الخليج العقارية	10,000,000	7,633,692
9	شركة ديمة كابيتال	25,023,732	24,937,593
10	شركة الديرة القابضة	74,445,648	19,737,880
11	شركة منافع القابضة	20,088,143	10,000,000
12	شركة المال للاستثمار	67,224,351	66,954,351
13	شركة تمويل الاسكان	29,812,216	10,808,729
الإجمالي		13	

كما منحت الهيئة موافقة لثلاث شركات اخرى على تخفيض وزيادة رأس المال وفق التالي:

م	اسم الشركة	تخفيض رأس المال		سبب التخفيض	زيادة رأس المال		نوع الزيادة
		رأس مال الشركة	رأس المال بعد التعديل		رأس المال	رأس المال بعد التعديل	
1	شركة مجموعة المستثمرون القابضة	107,000,000	32,286,171	إطفاء خسائر	32,286,171	64,286,171	زيادة نقدية
2	الشركة الكويتية السورية القابضة	30,000,000	17,627,690	إطفاء خسائر	17,627,690	35,255,380	زيادة نقدية
3	الشركة الأولى للتأمين التكافلي	10,000,000	922,350	إطفاء خسائر	922,350	10,000,000	زيادة نقدية
الإجمالي				3			

كما منحت الهيئة أيضاً موافقة على نشرة الاكتتاب لعشر شركات وفق الآتي:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	شركة المجموعة المالية الكويتية القابضة	زيادة رأس مال
2	شركة هيتس تيليكوم القابضة	زيادة رأس مال
3	شركة مستشفيات الضمان الصحي (ش.م.ك.ع)	زيادة رأس مال
4	بنك برقان	زيادة رأس مال
5	شركة ميزان القابضة	زيادة رأس مال
6	مجموعة المستثمرون القابضة	زيادة رأس مال
7	شركة المال للإستثمار	زيادة رأس مال
8	شركة سديتا القابضة	إصدار وطرح وتسويق سندات
9	البنك التجاري الكويتي	إصدار وطرح وتسويق سندات
10	شركة ميزان القابضة	زيادة رأس مال
الإجمالي		10

كما قامت الهيئة بإعطاء موافقات خاصة ببيع أو شراء أسهم الخزينة لمئة وأربع شركات وفق الآتي:

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (الموافقة صالحة لمدة ستة أشهر)
1	مجموعة الإمتياز الإستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/4/2
2	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/4/6
3	شركة الأرجان العالمية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014/4/8
4	شركة إنجازات للتنمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/4/21
5	شركة كي جي أل لوجستيك	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/4/22
6	الشركة الأهلية للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/4/22
7	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/4/28
8	شركة بيت الاستثمار الخليجي	بيع أسهم الشركة	2014/4/29
9	شركة مشاريع الكويت القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/6
10	شركة التمدين الإستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/8
11	الشركة الخليجية المغاربية القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/25
12	شركة الشعيبة الصناعية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/25
13	شركة نور للإستثمار المالي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/25
14	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/25
15	الشركة الكويتية للمنتزهات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/28
16	شركة الصناعات المتحدة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/5/27
17	شركة دار الثريا العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/2
18	شركة الصالحية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/4
19	شركة عمار للتمويل والإجارة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/8
20	شركة الإستثمارات الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/9
21	شركة المستقبل العالمية للإتصالات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/10
22	شركة إيفا للفنادق و المنتجعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/10
23	شركة المباني	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/10
24	الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/18
25	شركة التمدين العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/18
26	شركة بوبيان للبتروكيماويات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/18
27	السينما الكويتية الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/6/24

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (الموافقة صالحة لمدة ستة أشهر)
28	شركة بيان للاستثمار	بيع أسهم	2014/7/10
29	شركة عقار للاستثمارات العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/7/10
30	شركة الديرة القابضة	بيع أسهم	2014/7/13
31	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/7/15
32	شركة مجموعة الخليج للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/7/16
33	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/7/16
34	شركة الأولى للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/7/16
35	شركة أسيكو للصناعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/7/21
36	شركة الاستشارات المالية الدولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/8/4
37	الشركة التجارية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/8/11
38	شركة السور لتسويق الوقود	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/8/11
39	شركة الساحل للتنمية والإستثمار	بيع أسهم الشركة	2014/8/24
40	شركة المركز المالي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/8/26
41	شركة التجارة والإستثمار العقاري	بيع اسهم الشركة	2014/9/3
42	شركة مجموعة الاوراق المالية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/8
43	شركة بيت الأوراق المالية	بيع أسهم	2014/9/8
44	شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/15
45	مجموعة أرزان المالية للتمويل والإستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/16
46	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/16
47	شركة صكوك القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/24
48	شركة إيكاروس للصناعات النفطية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/24
49	مجموعة الامتياز الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/29
50	شركة التسهيلات التجارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/9/29
51	شركة الأرجان العالمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/1
52	الشركة الأهلية للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/14
53	شركة كي جي ال لوجستيك	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/20
54	شركة مشاريع الكويت القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/20
55	شركة التمدين الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/20
56	شركة الوطنية للخدمات البترولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/23

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (الموافقة صالحة لمدة ستة أشهر)
57	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/10/23
58	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/2
59	شركة بيت الاستثمار الخليجي	بيع أسهم	2014/11/2
60	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/4
61	شركة نقل وتجارة المواشي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/9
62	شركة نور للإستثمار المالي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/16
63	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/17
64	شركة الصناعات المتحدة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/19
65	شركة المزايا القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/19
66	شركة عمار للتمويل والاجارة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/27
67	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/11/27
68	شركة وثاق للتأمين التكافلي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/1
69	شركة المباني	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/2
70	شركة الصالحية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/2
71	شركة الاستثمارات الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/4
72	شركة الصناعات الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/9
73	شركة التمدين العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/10
74	شركة بوبيان للبتروكيماويات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/15
75	شركة السينما الكويتية الوطنية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/17
76	شركة الكويت للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/24
77	شركة بيان للإستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/24
78	الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/25
79	شركة التخصيص القابضة	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/30
80	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2014/12/31
81	شركة عقار للأستثمارات العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/8
82	شركة المستقبل العالمية للإتصالات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/8
83	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/12
84	شركة الشعيبة الصناعية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/12
85	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/14

م	الشركة	البيان	تاريخ الموافقة (الموافقة صالحة لمدة ستة أشهر)
86	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/14
87	شركة مجموعة الخليج للتأمين	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/1/14
88	شركة الصلبوخ التجارية	بيع أسهم	2015/2/4
89	شركة إنجازات للتنمية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/5
90	شركة الاستشارات المالية الدولية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/8
91	شركة السكب الكويتية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/8
92	شركة الساحل للتنمية والإستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/9
93	الشركة التجارية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/9
94	شركة أسيكو للصناعات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/15
95	الشركة الوطنية العقارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/19
96	شركة المركز المالي الكويتي	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/2/22
97	شركة مجموعة الأوراق المالية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/3
98	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/4
99	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/5
100	شركة بيت الأوراق المالية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/9
101	الشركة الأولى للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/16
102	شركة كامكو للاستثمار	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/16
103	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/17
104	شركة التمدين الاستثمارية	شراء أو بيع 10% من أسهم الشركة	2015/3/29
الإجمالي		104	

كما أعطت الهيئة أيضاً موافقتها لإصدار أدوات دين (سندات) للشركات التالية:

م	الجهة المصدرة	النوع (سند)	القيمة الأسمية د.ك.
1	شركة سديتا القابضة	سندات	15 مليون
2	البنك التجاري الكويتي	سندات	120 مليون
3	شركة المال للاستثمار	سندات	11.988 مليون
4	الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار	سندات	6,222,184 مليون

وأعطت أيضاً موافقتها لإصدار 650 مليون صكاً خارج دولة الكويت لمؤسسة الخليج للاستثمار.

جـ - الإجراءات الخاصة بتوفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة:

يمكن القول بأن هيئة أسواق المال قد قطعت خلال السنة المالية 2015/2014 شوطاً هاماً على صعيد توفيق أوضاع مختلف الجهات الخاضعة لإشرافها، إذ تم توفيق أوضاع ما يقارب الـ 78% من شركات الاستثمار، كما تواصلت إجراءات توفيق أوضاع صناديق الاستثمار لتصل النسبة الإجمالية للصناديق متوافقة الأوضاع نحو 75% من مجمل الصناديق التي تقدمت بطلبات تعديل أوضاعها، كما تم إنجاز خطوات هامة على صعيد توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وكذلك سوق الكويت للأوراق المالية، وبصورة أكثر تفصيلاً يمكننا استعراض أهم ما تم إنجازه على صعيد توفيق الأوضاع وفق التالي:

أولاً-على صعيد توفيق أوضاع شركات الاستثمار:

تم الانتهاء من توفيق أوضاع (54) شركة استثمار من أصل (69) شركة أي ما نسبته 78%، ويتم استكمال إجراءات توفيق أوضاع (15) شركة استثمار، في حين تتجه نحو(15) شركة استثمار لإلغاء ترخيصها وقد تم بالفعل إلغاء ترخيص عشرٍ منها مع نهاية السنة المالية 2015/2014.

ثانياً-على صعيد توفيق أوضاع صناديق الاستثمار:

تم توفيق أوضاع (32) صندوقاً من أصل (65) صندوقاً تقدمت بطلب تعديل أوضاعها ليصل بذلك عدد الصناديق التي تم توفيق أوضاعها (49) صندوقاً أي ما نسبته 75% والمتبقي (16) صندوقاً بصدد استكمال إجراءات توفيق اوضاعها.

ثالثاً-على صعيد توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة:

تم إنتهاء Boston Consulting Group (المستشار الخارجي) من مرحلة دراسة متطلبات ترخيص الشركة الكويتية للمقاصة لتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، حيث تم التوصل إلى تقسيم المشروع المذكور إلى مرحلتين رئيستين: في المرحلة الأولى سيتم استكمال متطلبات الترخيص على ما هو معمول به حالياً وفي المرحلة الثانية تقوم الشركة بتطوير نظامها لما بعد التداول بالتنسيق مع الهيئة وفقاً لأنظمة ووظائف المقاصة الجديدة وذلك كما جاء في دراسة المستشار الخارجي والتي تم اعتمادها من هيئة أسواق المال بالقرار رقم (7) لسنة 2015 بتاريخ 2015/02/01 بشأن توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول، كما أن الشركة الكويتية للمقاصة تعكف حالياً بالتنسيق الكامل مع هيئة أسواق المال لاستكمال الإجراءات اللازمة لإتمام عملية توفيق أوضاعها مع أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

رابعاً-على صعيد توفيق أوضاع سوق الكويت للأوراق المالية:

تم تزويد سوق الكويت للأوراق المالية بالتعديلات على اللائحة الداخلية المتوافقة مع أفضل الممارسات المهنية والتي يتعين على السوق تطبيقها حال تحوله إلى شركة بورصة أوراق مالية مرخصة من قبل هيئة أسواق المال، كما أنه بموجب حكم المادة (163) من القانون رقم (7) لسنة

2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والمعنية بإلغاء القوانين ومراسيم القوانين المعمول بها في السوق، فقد قامت الهيئة بدراسة مدى استيفاء سوق الكويت للأوراق المالية للقوانين والمراسيم المذكورة في المادة المشار إليها، وتم تحديد البنود التي تستوجب إصدار تنظيم خاص بشأنها من قبل السوق بالشكل الذي تُستَوفى به البنود المذكورة في المادة (163).

د - على صعيد الاندماج والاستحواذ:

على صعيد أنشطة الاندماج والاستحواذ، عملت الهيئة خلال السنة المالية 2015/2014 على إصدار العديد من القرارات والتعليمات المنظمة لهذا النشاط كالقرار رقم (مـ.مـ.هـ.11-8 لسنة 2014) بشأن حالات الإعفاء من الاستحواذ الإلزامي، وكذلك القرار رقم (21) لسنة 2014 بشأن إيقاف تداول سهم الشركة محل العرض عند الإفصاح عن عرض الاستحواذ، وكذلك القرار رقم (3) لسنة 2015 بشأن تعديل القرار رقم 19 لسنة 2013 بشأن إصدار جدول الرسوم.

أما على صعيد التعليمات فقد اصدرت الهيئة تعليماتها رقم (هـ.أ.مـ/ق.ت.أ/أ.أ/2014/4) بشأن نسبة التداول المسموح بها للمسيطرعلى شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية، كما اصدرت تعليماتها رقم (6) لسنة 2014 بشأن ضوابط وإجراءات تنفيذ عمليات الاندماج.

وفي إطار متصل، كان للهيئة بعض الإصدارات في هذا الشأن كإصدار دليل الاستحواذ ونسبة التداول المسموح بها للمسيطر على شركة مدرجة في البورصة وكذلك إصدار آخر متعلق بتطبيق تعليماتها الخاصة بنسبة التداول المسموح بها للمسيطر على شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية، كما أقامت ورشتي عمل تناولتا جوانب من نشاط الاندماج والاستحواذ نتناولهما بشيء من التفصيل في إطار حديثنا عن ورش العمل التوعوية لاحقاً.

أما بالنسبة لأهم عمليات الاستحواذ المنفذة خلال تلك السنة المالية فكانت كالآتي:

- تنفيذ عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من الأطراف المتحالفة على جميع أسهم شركة التمدين العقارية.
- تنفيذ عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة أجيليتي للمخازن العمومية على جميع أسهم شركة المعادن والصناعات التحويلية.
- تنفيذ عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة التخصيص القابضة على جميع أسهم شركة استراتيجيا للاستثمار.
- تنفيذ عملية الاستحواذ الاختياري المقدمة من شركة فيرست تريدرز العقارية على جميع أسهم شركة البريق القابضة.

هـ - على صعيد أنظمة الاستثمار الجماعي:

في إطار أنظمة الاستثمار الجماعي وعلى صعيد صناديق الاستثمار تحديداً، إضافةً إلى إصدار القرار رقم (29) لسنة 2014 بشأن استثناء المؤسسات والهيئات العامة في مجالس إدارة صناديق الاستثمار من تطبيق المادتين (317) و (318) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 قامت الهيئة بتوفيقٍ أوضاع (32) من صناديق الاستثمار كما تم تعيين شركة ديما كابيتال للاستثمار (ش.م.ك) مديراً بديلاً لصندوق الفوز العقاري، كما قامت أيضاً بمنح خمس موافقات لتأسيس صناديق استثمار داخل دولة الكويت (طرح عام) وفق الآتي:

م	اسم الصندوق	نوع الصندوق	مدير الصندوق	تاريخ القرار	رقم القرار
1	صندوق كامكو مينا بلس للدخل الثابت	أدوات دين	شركة كامكو للاستثمار	2014/7/21	32 لسنة 2014
2	صندوق الوطني للسوق النقدي بالدولار الأمريكي	نقدي	شركة الوطني للاستثمار	2014/9/24	44 لسنة 2014
3	صندوق الوطني للسوق النقدي باليورو	نقدي	شركة الوطني للاستثمار	2014/9/24	46 لسنة 2014
4	صندوق موازين العالمي	قابض	شركة المركز المالي الكويتي	2014/11/18	55 لسنة 2014
5	صندوق بيتك الخليجي	أوراق مالية	شركة بيتك كابيتال للاستثمار	2015/2/1	6 لسنة 2015

كما منحت الهيئة موافقتها على طلبين لتأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت (طرح خاص) وهما:

م	اسم الصندوق	نوع الصندوق	مدير الصندوق	تاريخ القرار	رقم القرار
1	صندوق المركز للعقار الخليجي	استثمار عقاري	شركة المركز المالي الكويتي	2014/7/21	31 لسنة 2014
2	صندوق ثروة العربي	أوراق مالية	شركة ثروة للاستثمار	2014/9/24	47 لسنة 2014

كما تلقت الهيئة ثمانية طلبات لتأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت، لا تزال تستكمل إجراءات دراستها وهي:

نوع الصندوق	العدد
صناديق الأوراق المالية	2
الصناديق العقارية	1
صناديق النقد	1
أدوات دين	1
ملكية خاصة	1
أنواع أخرى	2
المجموع	**8**

أما على صعيد تسويق وحدات نظام استثمار جماعي أجنبي داخل دولة الكويت فقد منحت الهيئة موافقتها لسبعة طلبات خاصة بتسويق هذه الوحدات وفق الآتي:

م	اسم الصندوق	مدير التسويق	تاريخ القرار	رقم القرار
1	صندوق إجارة المعدات الاسلامي الثالث المحدود	بنك الكويت الوطني	2014/4/16	13 لسنة 2014
2	صندوق التمويل التجاري الاسلامي الآسيوي المحدود	شركة آسيا كابيتال الاستثمارية	2014/7/7	21 لسنة 2014
3	صندوق بيتك للعقارات السكنية الأمريكية 1	شركة بيتك كابيتال للاستثمار	2014/8/13	23 لسنة 2014
4	صندوق إجارة المعدات الاسلامي الرابع المحدود	بنك الكويت الوطني	2015/1/7	1 لسنة 2015
5	صندوق السابع لأسهم توماس اتش لي	شركة استراتيجيا للاستثمار	2015/1/13	2 لسنة 2015
6	صندوق بيتك الواعد للأسهم السعودية	شركة بيتك كابيتال للاستثمار	2015/2/18	12 لسنة 2015
7	صندوق بيتك كابيتال للضيافة 1	شركة بيتك كابيتال للاستثمار	2015/2/22	13 لسنة 2015

كما تلقت الهيئة طلباً لتسويق وحدات نظام استثمار جماعي أجنبي داخل دولة الكويت لايزال قيد الدراسة.

أما على صعيد تأسيس صناديق استثمارية خارج دولة الكويت فقد تمت الموافقة على طلبٍ واحد بهذا الشأن.

وعلى صعيد إلغاء التراخيص الممنوحة لصناديق الاستثمار وشطبها من سجل الهيئة فقد قامت الهيئة بإلغاء أربعة تراخيص وفق الآتي:

م	اسم الصندوق	مدير الصندوق
1	صندوق إيفا العالمي المضمون	شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا)
2	صندوق منافع الأول	شركة منافع للاستثمار
3	صندوق لؤلؤة الساحل	شركة الساحل للتنمية والاستثمار
4	صندوق عمار العقاري	شركة عمار للتمويل والإجارة

في حين تقوم الهيئة بدراسة ثماني حالات خاصة بتصفية صناديق استثمار وفق التالي:

م	اسم الصندوق	مدير الصندوق
1	صندوق الكويتية للسندات	الشركة الكويتية للاستثمار
2	صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدينار الكويتي	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي
3	صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدولار الأمريكي	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي
4	صندوق أموال النقدي	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي
5	صندوق المركز للادخار	شركة المركز المالي الكويتي
6	صندوق المهند للاستثمار المباشر	شركة أصول للاستثمار
7	صندوق الشويخ العقاري	شركة المدار للتمويل والاستثمار
8	صندوق الاعمار والاستثمار	شركة بيان للاستثمار

ثالثاً- في المجال الرقابي:

تنوعت أنشطة الهيئة على صعيد متابعة عمليات الأسواق خلال السنة المالية 2015/2014 وفقاً لتنوع اختصاصات إداراتها المشرفة على هذه النوعية من الأنشطة بين رقابة على عمليات الأسواق وأخرى خاصة بالرقابة على التداول، وثالثة خاصة بالإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكننا إيجاز أهم إنجازات الهيئة في هذا المجال خلال السنة المالية الماضية وفق الآتي:

أ- على صعيد الإجراءات التفتيشية:

تقوم الهيئة بجهود تفتيشية ميدانية على الأشخاص المرخص لهم من قبلها والنظر في مدى التزامهم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية فضلاً عن القرارات والتعليمات الصادرة عنها. كما ترتكز عمليات التفتيش الميداني على تحليل ودراسة المخاطر التي يواجهها الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة والخاضعين لرقابتها عبر تحليل البيانات المالية الخاصة بهم ودراسة نسب المؤشرات المالية الدالة على تلك المخاطر بهدف الحد منها. وتتنوع عمليات التفتيش الميداني بين تفتيش ميداني شامل يشمل جميع إدارات واقسام الشخص المرخص له بلا استثناء ما عدا انشطة الائتمان والتمويل، وغالباً ما يكون ضمن خطة معتمدة مسبقاً. وتفتيش ميداني محدد الغرض يتناول بعض إدارات وأقسام الشخص المرخص له وغالباً ما يكون مفاجئاً وخارج الخطة المعتمدة.

وقد قامت الهيئة خلال السنة المالية 2015/2014 بإجراء مهام التفتيش الميداني الشامل على سبع شركات. كما قامت أيضاً على صعيد هذه النوعية من التفتيش بتنفيذ تفتيش ميداني شامل على إثني عشر صندوقاً للاستثمار.

أما على صعيد التفتيش الميداني محدد الغرض فقد قامت الهيئة بإجراء ست عشرة مهمة تفتيشية.

كما قامت الهيئة في المجال التفتيشي ايضاً بتحديث دليل إجراءات عمل التفتيش الميداني وإحالة المخالفات المرصودة على بعض الشركات للجهات القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

كما عملت الهيئة في هذا المجال أيضاً إلى اعتماد آلية لتصنيف شركات الاستثمار وفقاً للمخاطر التي تواجهها فضلاً عن حجم المحافظ والصناديق التي تدار من قبلها إضافةً إلى حجم اصولها.

كما تم إعداد مقترح إجراء تفتيش ميداني شامل على نحو ست عشرة شركة استثمارية، ذلك بالإضافة إلى التوجه للقيام بإجراء مهام تفتيش ميداني محدد الغرض على أربع عشرة شركة وساطة مالية واعتمدت خططها لإخضاع عشر من الشركات لمزيدٍ من الرقابة استناداً إلى القرارات الصادرة عن مجلس التأديب.

ب- على صعيد الرقابة المكتبية:

سعياً لتحقيق أهداف الهيئة المتمثلة في حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية، والعمل على ضمان الالتزام باللوائح والقوانين، تقوم الهيئة بدراسة البيانات المالية للشركات الاستثمارية المدرجة وغير المدرجة وصناديق الاستثمار الخاضعة لرقابتها وكذلك شركات الوساطة المالية مكتبياً للتأكد من التزامها بقانون الهيئة وتشريعاتها وتعليماتها. والتأكد أيضاً من تطبيق معايير

المحاسبة الدولية المعتمدة من الهيئة بقرارها رقم (10) لسنة 2011 حين إعداد تلك البيانات، إضافةً إلى المتابعة الشهرية للحالة المالية لتلك الجهات.

كما تقوم الهيئة أيضاً باستلام جداول أعمال الجمعيات العمومية للأشخاص المرخص لهم وللشركات المدرجة في السوق ودراستها وإجراء اللازم بشأنها.

هذا، وتقوم الهيئة بدراسة البيانات المالية لنحو (163) جهة تتوزع بين (30) شركة استثمارية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية و(54) شركة استثمارية غير مدرجة و(14) شركة وساطة مالية وكذلك (65) صندوق استثماري.

وتشير الإحصائيات الخاصة بمراجعة ودراسة البيانات المالية للأشخاص المرخص لهم خلال السنة المالية 2015/2014 إلى الآتي:

البيانات المالية السنوية والمرحلية:

البيان	2014/2013	2015/2014
البيانات المالية السنوية	186	151
البيانات المالية المرحلية (الفصلية)	95	90
المجموع	**281**	**241**

مراجعة بنود جدول أعمال الجمعيات العمومية:

البيان	2014/2013	2015/2014
عدد الحالات	252	398

جـ- على الصعيد الرقابي المتعلق بمتابعة عمليات الأسواق:

إضافة للمشاركة في الأنشطة التوعوية المختلفة من ورش عمل وبرامج تدريبية، تم على صعيد الأنشطة الرقابية الخاصة بمتابعة عمليات الأسواق إنجاز ما يلي:

- الإعداد لإصدار القواعد الخاصة بإدارة المحافظ الاستثمارية لصالح الغير لدى الاشخاص المرخص لهم، واستطلاع رأي الجهات المشمولة برقابة الهيئة بشأن هذه القواعد ودراسة ملاحظاتها.
- إعداد التقرير الخاص بمتابعة تطبيق القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي.
- استلام ودراسة وإبداء التوصيات بشأن الاخطارات المستلمة من وكالة المقاصة بشأن عدم قدرة أحد المتعاملين على الالتزام بأي من قواعد عمليات التقاص والتسوية أو الإيداع.
- الرقابة على أعمال لجنة النظر بالتسويات في سوق الكويت للأوراق المالية وإجراء الدراسة اللازمة لممارسة العمل الرقابي بشكلٍ كامل.

- إعداد المقترحات بشأن قضايا عدة تمهيداً لدراستها واتخاذ القرار بشأنها، كالمقترح الخاص بمعالجة بعض السلبيات والممارسات غير السليمة في عمليات التداول اليومية في البورصة، وكذلك المقترحات الخاصة بتطوير وسائل الرقابة على عمليات التداول في البورصة لاسيما على صعيد الأنظمة الالكترونية المستخدمة والإجرائية.
- إصدار التعاميم اللازمة إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.
- إبداء الرأي الفني بشأن قضايا مختلفة كالردود على الاسئلة البرلمانية وكذلك المقترحات الخاصة بتعديلات اللائحة التنفيذية للقانون (7) لسنة 2010، وكذلك بشأن بعض الممارسات المتبعة في البورصة كقيام المتعاملين في البورصة أشخاصاً اعتباريين كانوا أم طبيعيين بالتفويض في تداول الأوراق المالية.

وعلى صعيد متصل بأنشطة متابعة عمليات الأسواق كانت الإحصائيات الخاصة بشبهات المخالفات في مجال عملها وآليات معالجتها وفق الآتي:

البيان	2014/2013	2015/2014
عدد الحالات الصادرة والتي تم حفظها	25	12
عدد الحالات التي تم إحالتها إلى قطاع الشؤون القانونية	64	36
المجموع	**89**	**48**

أما تفاصيل الحالات التي تم فيها احتساب المنفعة المحققة او الخسارة المتجنبة بناءً على طلب قطاع الشؤون القانونية فكانت كالتالي:

البيان	2014/2013	2015/2014
عدد الحالات التي تم فيها احتساب المنفعة المحققة أو الخسارة المتجنبة	10	4

كما تم إبداء الرأي الفني بشأن شبهات المخالفات الواردة والبالغة (12) حالة في عام 2015/2014 مقابل 19 حالة للعام الماضي.

د- على صعيد الإفصاح والشفافية:

أولت هيئة أسواق المال موضوع الإفصاح جل اهتمامها خلال السنة المالية 2015/2014 كما هو الحال في الأعوام السابقة نظراً للأهمية الاستثنائية لقضاياه على صعيد أنشطة الأوراق المالية، خاصةً وأن الإفصاح يمثل أحد الأهداف الرئيسية للهيئة كما ورد في الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية والتي نصت على: "**تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية**".

وقد توزعت إنجازات الهيئة وأهم أعمالها على صعيد الإفصاح وفقاً لطبيعته، حيث تركزت على جانبين رئيسيين: الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، والإفصاح عن المصالح.

ففي مجال مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية يمكن إيجاز أهم ما تحقق بالآتي:

- رصد ومتابعة ومراجعة (9201) إعلاناً في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك خلال السنة المالية 2015/2014 مقارنة بـ (8231) إعلاناً في السنة السابقة لها.
- من خلال متابعة الإعلانات اليومية في سوق الكويت للأوراق المالية تم رصد (68) حالة تستوجب إعادة الإفصاح خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015، مقارنة بعدد (124) حالة في السنة المالية السابقة لها، وقد تم مخاطبة الشركات ذات العلاقة بتلك الإعلانات لإعادة الإفصاح وفقاً لما جاء في تعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها رقم (هـ.أ.م./ق.ر./إ.م./2012/2).
- من خلال المتابعات اليومية للصحف ووسائل الإعلام المتعددة تم توجيه (69) خطاباً لشركات مدرجة خلال السنة المالية 2015/2014، مقارنة بـ (170) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014، وذلك لطلب تعقيب تلك الشركات عن المعلومات الجوهرية التي تم رصدها ولم تبادر تلك الشركات بالإعلان عنها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- من خلال المتابعة اليومية لإعلانات الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك الصحف ووسائل الإعلام المتعددة وربطها بتعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإفصاح عنها تم رصد (17) حالة ينطبق عليها وجود شبهة مخالفة للتعليمات سالفة الذكر خلال السنة المالية 2015/2014، مقارنة بـ (21) حالة في سابقتها، وقد تم تكليف الجهات المعنية باتخاذ إجراءاتها للتحقق بشأن وجود شبهة المخالفة.
- إحالة (9) حالات للتحقيق في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015، مقارنة بعدد (14) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014، بشأن وجود شبهة مخالفة تلك الحالات لتعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.
- على صعيد نشاط التداول غير الاعتيادي، تم متابعة (315) حالة تداول غير اعتيادي في سوق الكويت للأوراق المالية في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015، مقارنة بعدد (130) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014، حيث تم في هذا الإطار:
  - توجيه (117) خطاباً لشركات مدرجة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015، مقارنة بعدد (32) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014، وذلك للوقوف على مبرراتها بشأن النشاط غير الاعتيادي لتداولاتها، وكذلك الطلب من تلك الشركات التعقيب عن سبب ذلك النشاط غير الاعتيادي في حركة التداول على أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية.
  - رصد (198) حالة إفصاح ذاتي من قبل الشركات المدرجة عن نشاط التداول غير الاعتيادي على أسهمها خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015، مقارنة بعدد (98) إفصاح ذاتي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014، وتم التوجيه للجهات المعنية للتحقق من سلامة التداولات التي تمت في هذا الشأن.
- البت في ستة طلبات لشركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خاصة بتأجيل الإفصاح عن معلومات جوهرية بحسب الضوابط المحددة في تعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها رقم (هـ.أ.م./ق.ر./إ.م./2012/2).
- متابعة تسع حالات خاصة بإيقاف تداول أسهم بعض الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بصفة مؤقتة في الحالات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وإعادتها للتداول.

- تطبيقاً لقرار مجلس التأديب بفرض مزيد من الرقابة على ثماني شركات من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك لمخالفتها تعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها رقم (هـ.أ.م./ق.ر./إ.م./2012/2)، فقد قامت الهيئة باتخاذ إجراءاتها في هذا الشأن.
- إعداد الردود المتعلقة بسبع حالات خاصة بمذكرات دفاع الشركات التي تم إحالتها للتحقيق.
- إضافةً إلى المشاركة في جهود توعوية خاصة بقضايا الإفصاح تم إعداد المسودة الأولية لدليل إجراءات العمل بالإفصاح الجوهري، كما تم إجراء دراسة لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للفترة ما قبل التعليمات وما بعدها، حيث أظهرت الدراسة أن الإفصاحات المستوفية لمقاييس جودة الإفصاح قد زادت بنسبة 26% بعد تطبيق التعليمات، كما أن الإفصاحات غير المستوفية لمقاييس جودة الإفصاح قد انخفضت بنسبة 46% عن فترة ما قبل تطبيق التعليمات.

أما على صعيد الإفصاح عن المصالح فيمكننا إيجاز أهم ما تحقق خلال السنة المالية 2015/2014 بالآتي:

- وفقاً لمتطلبات المواد (384) و(385) و(395) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة تم استلام ومراجعة عدد (2391) كتاب إفصاح من أشخاص اعتباريين وطبيعيين للإفصاح عن المصالح مقارنة بعدد (2721) للسنة المالية 2014/2013، كما تمت أعمال متابعة الإعلان عنها وتحديثها على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية.
- إعداد الردود الخاصة بثلاثة استفسارات من الشركات تتعلق بالفصل العاشر من القانون واللائحة التنفيذية، مقارنة بسبعة عشر استفساراً خلال السنة المالية 2014/2013، كما تم أيضاً الرد على (18) استفساراً وطلباً تتعلق بالتعليمات رقم (هـ.أ.م./ق.ر/ح.ش/2013/5) بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وطريقة الإفصاح عنها والتي تخص الشركات المدرجة، مقارنة بـ (58) استفساراً خلال السنة المالية 2014/2013.
- تحويل سبع مخالفات للتحقيق بشأن الإفصاح عن المصالح، وذلك مقارنة بعدد (38) مخالفة في السنة المالية 2014/2013، كما تمت إحالة (11) مخالفة للتحقيق بشأن الأشخاص المطلعين خلال السنة المالية 2015/2014 مقارنةً مع (8) مخالفات خلال السنة المالية السابقة لها.
- استلام (11) قائمة للأشخاص المطلعين لشركات مدرجة خلال السنة المالية 2015/2014، مقارنة باستلام عدد (207) قائمة للأشخاص المطلعين في الشركات المدرجة خلال السنة المالية 2014/2013.
- استلام عدد (492) كتاب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة، مقارنة بعدد (66) قائمة تحديث عن السنة المالية 2014/2013.
- استلام (600) إفصاحاً (قبل/بعد) التداول للأشخاص المطلعين بالشركات المدرجة، منها إفصاحات أسهم خيار شراء الموظفين، مقارنة بعدد (396) إفصاح (قبل/بعد) التداول للأشخاص المطلعين عن السنة المالية 2014/2013.
- وفقاً للمادة رقم (392) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة تم استلام ومراجعة عدد (2351) كتاباً بشأن الإفصاحات التي يتلقاها السوق ذات العلاقة بالمصالح مقارنة بـ (290) كتاباً في

السنة المالية 2014/2013.

- استلام ومراجعة عدد (15) إفصاح من أعضاء الإدارات التنفيذية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وفقا لمقتضيات المادتين (397) و (398) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة مقارنة بعدد (129) إفصاح للسنة المالية 2014/2013.
- استلام ثلاثة شكاوى ودراستها وإحالتها للجهات القانونية للبت في صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها.
- اعتمدت الهيئة شهر أكتوبر من كل عام موعداً لمتابعة التزام موظفيها وكذلك موظفي سوق الكويت للأوراق المالية بالتصريح السنوي عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم واستلام ومراجعة النماذج الخاصة بذلك والمستندات المؤيدة لها. وقد تم استحداث نظام للإفصاح الالكتروني لموظفي هيئة أسواق المال للتصريح السنوي لسنة 2014. كما تمت في هذا الصعيد مراجعة العديد من طلبات بيع أوراق مالية مقدمة من موظفي هيئة أسواق المال ومرفق السوق، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بتلك الطلبات. كما تم أيضاً استلام ومتابعة نماذج التصاريح الخاصة بالموظفين الجدد.
- تصميم نماذج خاصة بالإفصاح عن المصالح وفقاً لمتطلبات المادة رقم (388) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها. كما يتم حالياً إجراء الترتيبات الخاصة بمشروع إتمام عملية الربط الإلكتروني بين هيئة أسواق المال وسجل المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للاستعلام الآلي وتزويد موظفي دائرة الإفصاح عن المصالح المخولين برقم للمستخدم والرقم السري حسب الاتفاق مع الشركة الكويتية للمقاصة.
- توجيه السوق لتفعيل رابط في صفحات الشركات المدرجة يحتوي على جميع إفصاحات أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء الإدارات التنفيذية بشأن التعامل في الأوراق المالية للمُصدر.
- قامت الهيئة أيضاً بمراجعة تقرير(Doing Business 2014) الصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والمرسل إلى الهيئة من قبل بنك الكويت المركزي والذي يتكون من مجموعة مؤشرات أحدها مؤشر "حماية المستثمرين"، حيث تمت مراجعة أحد مكونات هذا المؤشر وهو مؤشر "الإفصاح" وإعادة دراسة نتائجه للتحقق من المستوى الفعلي للإفصاح والشفافية في الكويت، وعلى أثر ذلك تم رصد الاختلافات بين نتائج مؤشر "الإفصاح" المسجل في التقرير والنتائج الفعلية بتقدير الهيئة حيث تم تعديله طبقاً للقوانين واللوائح المطبقة ليبلغ 9 نقاط من أصل 10 نقاط بدلاً من التقدير السابق له والبالغ 4 نقاط من أصل 10 نقاط طبقاً للتقرير الصادر.
- وعلى صعيد متصل بقضايا الإفصاح فقد شاركت الهيئة في استبيانات ودراسات خاصة بهذا الجانب من أنشطة الأوراق المالية كان من أهمها:
  - استبيان حول متطلبات الشفافية وأنظمة الإفصاح العام الصادر عن لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري (Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation)، وذلك في مجال ما هو مطبق في الكويت من قوانين ونظم بشأن الشفافية والإفصاح.
  - استبيان حول تداول مواطني دول مجلس التعاون في البورصات الخليجية الصادر عن هيئة قطر للأوراق المالية، وذلك في مجال متابعة الإفصاح عن الأشخاص المستفيدين في أسهم الشركات المدرجة.

- استكمال بعض الأسئلة الإضافية في النسخة المحدثة من استبيان المنظمة الدولية لمفوضيات الرقابة على أسواق المال (IOSCO)، وذلك في مجال توجهات الهيئة للإنضمام للمنظمة.
- إجراء بحث ودراسة في مجال أفضل الممارسات التنظيمية والرقابية لدى الجهات الرقابية على أسواق المال العالمية والإقليمية بشأن الضوابط المطبقة على تعاملات أعضاء مجالس الإدارات في أسهم الشركات التي يشغلون عضوية مجالس إداراتها والتي شملت هيئة السلوك المالي البريطانية (Financial Conduct Authority) ومفوضية الأوراق المالية والتداول الأمريكية (U.S. Securities and Exchange Commission) وسلطة دبي للأوراق المالية (Dubai Financial Services Authority) وهيئة السوق المالية السعودية وهيئة قطر للأسواق المالية ودراسة الدكتور جيمز ثومبسون بشأن المقارنة العالمية للقوانين المنظمة لتداولات الأشخاص المطلعين (A Global Comparison of Insider Trading) والصادرة عن معهد ماكروثينك(Macrothink Institute) . بالإضافة إلى القواعد والمبادئ المتعلقة بتكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، وذلك وقوفاً عند الحظر على تعاملات أعضاء مجالس الإدارات في أسهم الشركات التي يشغلون عضوية مجلس إدارتها والوارد في تعليمات هيئة أسواق المال رقم (هـ.أ.م/ق.ر/ح.ش/2013/5).
- المساهمة في إعداد دراسة تشخيصية عن مدى تطور مستوى إفصاح الشركات المدرجة عن معلوماتها الجوهرية من خلال مقارنة تلك الإفصاحات لفترة محددة بعد صدور تعليمات هيئة أسواق المال رقم (هـ.أ.م/ق.ر/إ.م/2012/2) بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها، مع الفترة المماثلة لها قبل صدور تلك التعليمات.

هـ- على صعيد حوكمة الشركات:

تم إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال رقم (هـ.أ.م/ق.ر/ح.ش/2013/3) وذلك بتاريخ 2013/06/27. هذا وتتمثل قواعد حوكمة الشركات بشكل أساسي في احترام حقوق المساهمين، وبناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة، والتحديد السليم لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، إضافةً إلى ضمان نزاهة التقارير المالية التي تصدر عن الشركات، وكذلك وضع نظـــم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية، والتأكيد على أهمية المسؤولية الاجتماعية، وتتضمن القواعد العديد من المبادئ والمحددات والضوابط الواجب إتباعها من قبل الشركات.

وفي هذا الإطار يمكن إيجاز أهم ما تم في هذا الشأن خلال السنة المالية 2015/2014 بإصدار القرار رقم (مـ.مـ.هـ 2-9 لسنة 2014) بشأن تمديد فترة تطبيق قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال وذلك استشعاراً من الهيئة بالمعوقات التي قد تعترض بعض الشركات المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة، وحرصاً منها على التيسير والتسهيل على تلك الشركات لتطبيق قواعد الحوكمة فقد قررت الهيئة تأجيل الموعد النهائي لالتزام الشركات المعنية بالتطبيق من 31 ديسمبر 2014 إلى 30 يونيو 2016، وذلك لكي تقوم الشركات بالوصول إلى التطبيق الكامل لقواعد الحوكمة. والجدير بالذكر أن عدد الشركات الخاضعة لقواعد حوكمة الشركات بلغ 250 شركة موزعة على (14) قطاع بالشكل التالي:

م	القطاع	عدد الشركات
1	قطاع النفط والغاز	8
2	قطاع المواد الأساسية	4
3	قطاع الصناعة	34
4	قطاع السلع الاستهلاكية	7
5	قطاع الرعاية الصحية	3
6	قطاع الخدمات الاستهلاكية	16
7	قطاع الاتصالات	4
8	قطاع التأمين	7
9	قطاع العقار	36
10	قطاع الاستثمار	97
11	قطاع التكنولوجيا	4
12	قطاع الموازي	14
13	قطاع الوساطة	14
14	قطاع الشركات الأخرى	2
	الإجمالي	250

ويسري تطبيق هذه التعليمات على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (سواء من الأشخاص المرخص لهم، أو من غير المرخص لهم)، والشركات غير المدرجة المرخص لها من قبل الهيئة وذلك على النحو التالي:

مدرج		مرخص - غير مدرج
مرخص	غير مرخص	
29	153	68
إجمالي الشركات : 250		

رابعاً- في المجال التوعوي:

يمكن القول بأن السنة المالية 2015/2014 قد شهدت قفزة نوعية للهيئة على الصعيد التوعوي بصورة عامة وفي مجال ورش العمل التوعوية بصورة أكثر تحديداً. حيث اعتمدت للمرة الأولى برامج توعوية محددة الأطر، ثابتة المكان والمواعيد فأصبح ظهر الثلاثاء من كل أسبوع تقليداً راسخاً لنشاط توعوي للهيئة في سوق الكويت للأوراق المالية.
وبصورة عامة يمكن إيجاز أهم الإنجازات في المجال التوعوي للهيئة خلال السنة المالية الماضية وفق الآتي:

الفعاليات التوعوية:

تنوعت طبيعة الفعاليات التوعوية بين مشاركات وورش عمل توعوية ولقاءات عمل ومحاضرات وكذلك دورات وبرامج تدريبية وفق الآتي:

- **المشاركات:**

في إطار توجه هيئة أسواق المال لتعزيز دورها كجهة اقتصادية رائدة في أوساط مجتمعية مختلفة، تتخطى حدود الانشطة الاقتصادية عموماً. وفي إطار تعزيز تفاعلها مع قطاعات المجتمع المختلفة اجتماعية كانت أم ثقافية أم اقتصادية يأتي حرص الهيئة على تفعيل مشاركاتها في شتى الأنشطة المجتمعية المختلفة من مهرجانات ومعارض وفعاليات مختلفة. ويندرج في هذا الإطار مشاركتها في الحلقة النقاشية التربوية التي تناولت موضوع "مهارة الادخار والاستثمار عند الطلبة بالتعاون مع هيئة أسواق المال"، والتي تولت إدارة البحوث التربوية في وزارة التربية مهام عقدها بتاريخ السادس والعشرين من شهر مارس في مقرها بمشاركة العديد من الجهات المجتمعية والأكاديمية. وقد كانت للهيئة مشاركة رئيسية في محاورها المتعددة كونها أحد أطرافها الرئيسية.

- **تنفيذ ورش عمل توعوية:**

انطلاقا من قناعة هيئة أسواق المال بأهمية اللقاءات المباشرة بمختلف اشكالها مع المعنيين بمختلف الأنشطة ذات الصلة بالأوراق المالية ونظراً لاعتبار ورش العمل التوعوية إحدى أهم سبل التواصل معهم، فقد عمدت الهيئة خلافاً للأعوام الماضية إلى انتهاج آلية منظمة محددة لتنفيذ هذه الورش عبر اعتماد برامج ورش عمل توعوية بصورة ربع سنوية يتم اعتمادها والإعلان عنها وفق الادوات الإعلانية المتاحة قبل موعدها. كما تم اختيار وقت محدد لتنفيذها في الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر كل يوم ثلاثاء في ذات المكان المتمثل في قاعة خالد الخرافي الكائنة في مبنى سوق الكويت للأوراق المالية. وقد تم خلال السنة المالية الماضية تنفيذ برنامجين متكاملين لورش العمل التوعوية وفق الآتي:

- البرنامج الأول:

امتد هذا البرنامج خلال الفترة (2014/10/14-2014/12/23) وتضمن تنفيذ إحدى عشرة ورشة عمل توعوية وفق الآتي:

م	موضوع الورشة	التاريخ
1	التوعية وأسواق المال	2014/10/14
2	الممارسات غير السليمة في التداول "استغلال المعلومات الداخلية"	2014/10/21
3	قواعد إدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الأوراق المالية	2014/10/28
4	تعليمات حركة رؤوس أموال الشركات المساهمة وأدوات الدين وأسهم الخزينة	2014/11/4
5	إجراءات البت في طلب تجديد الترخيص	2014/11/11
6	الإجراءات الخاصة بآلية الترشح للمناصب وتسجيل الوظائف واجبة التسجيل	2014/11/18
7	ما هي صناديق الاستثمار؟	2014/11/25
8	الإفصاح عن المصالح (الفصل العاشر)	2014/12/2
9	المعلومات الجوهرية وآلية الإفصاح عنها	2014/12/9
10	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2014/12/16
11	التفتيش الميداني على الأشخاص المرخص لهم وأهدافه	2014/12/23

- البرنامج الثاني:

امتد هذا البرنامج خلال الفترة (2015/1/20-2015/3/31) وتضمن تنفيذ عشر ورش عمل توعوية وفق الآتي:

م	موضوع الورشة	التاريخ
1	تعليمات هيئة اسواق المال رقم 6 لسنة 2014 بشأن ضوابط وإجراءات تنفيذ عمليات الاندماج	2015/1/20
2	قواعد اصدار الاسهم الممتازة	2015/1/27
3	نسبة التداول المسموح بها للمسيطر على شركة مدرجة في بورصة الاوراق المالية	2015/2/3
4	مذكرة تفاهم بشأن تنسيق التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال	2015/2/10
5	تعليمات الهيئة رقم (هـ.أ.م/ق.ر/ح.ش/2013/5) بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وطريقة الافصاح عنها	2015/2/17
6	طلب إلغاء ترخيص المرخص له وشطبه من سجلات الهيئة وفقاً لطلبه	2015/3/3
7	اختصاصات إدارة القضايا والتحكيم	2015/3/10
8	النظام الخاص بممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي	2015/3/17
9	ضوابط الاعلانات الترويجية أو التسويقية لصناديق الاستثمار	2015/3/24
10	التفتيش الميداني على شركات الاستثمار	2015/3/31

"جانب من ورشة عمل التفتيش الميداني على شركات الاستثمار"

"جانب من ورشة العمل الخاصة بضوابط الإعلانات الترويجية أو التسويقية لصناديق الاستثمار"

- **لقاءات العمل التوعوية:**

في إطار توجهات الهيئة بالانفتاح على كافة الجهات لاسيما ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية وانطلاقاً من القناعة بأهمية التأسيس لعلاقة شراكة مع تلك الجهات، قامت الهيئة ممثلةً بمكتب التوعية بعقد العديد من لقاءات العمل التوعوية مع جهات عدة كان من ابرزها لقاء العمل التوعوي مع شركة الاتصالات الكويتية – فيفا – والذي عقد بتاريخ 2014/12/7 واستهدف بشكل رئيسي استعراض اهم الاستحقاقات والالتزامات المترتبة على إدراج الشركة المذكورة في البورصة، لاسيما على صعيد الإفصاح ومواعيده وآلياته وسائر المتطلبات التنظيمية الأخرى.

"ممثلو هيئة أسواق المال في لقاء العمل مع شركة الاتصالات الكويتية – فيفا"

"بعض من ممثلي شركة الاتصالات الكويتية – فيفا في لقاء العمل مع هيئة أسواق المال"

- **المحاضرات:**

سعياً لتحقيق توجهات الهيئة التوعوية في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والمالية والوصول إلى شرائح مجتمعية مختلفة لاسيما في المجال التعليمي بمختلف فئاته فقد قامت الهيئة بتنفيذ أنشطة متعددة على هذا الصعيد كان من أهمها:

- محاضرة جامعية في جامعة الكويت – كلية العلوم الإدارية حملت عنوان "هيئة أسواق المال.. الغايات والتطلعات" استهدفت التعريف بهيئة أسواق المال ومهامها وأنشطتها. كما تم استعراض تاريخ أنشطة الأوراق المالية في دولة الكويت منذ انطلاقها مطلع خمسينات القرن الماضي وصولاً إلى مرحلة تأسيس الهيئة. أما الجزء الأخير من المحاضرة فخُصص لغايات الهيئة وتوجهاتها المستقبلية وقد أقيمت المحاضرة مطلع شهر مايو من عام 2014.
- محاضرة جامعية في جامعة الكويت بتاريخ 2014/12/10 بالتعاون مع مكتب التدريب الطلابي والخريجين التابع لكلية العلوم الإدارية كانت بعنوان "الواقع التنظيمي لنشاط الأوراق المالية في دولة الكويت" تم فيها التعريف بأسواق المال. وتطور نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت. و أهداف هيئة أسواق المال في مجالات تطوير وتنظيم الجوانب المتعلقة بأنشطة الأوراق المالية وتنمية سوق المال ومواكبة المعايير الدولية المطبقة في هذا الخصوص. كما تناولت المحاضرة سعي الهيئة لتحقيق الشفافية والنزاهة من خلال الرقابة على العمليات والخدمات المالية والإفصاح الكامل للشركات لضمان تطبيق قانون إنشاء الهيئة واللوائح والتعليمات والقرارات التي تحكم أعمال الأشخاص المرخص لهم والأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة.

"جانب من محاضرة جامعة الكويت بعنوان هيئة أسواق المال.. الغايات والتطلعات"

- محاضرة جامعية توعوية تعريفية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتاريخ 2015/3/9 كانت بعنوان "هيئة أسواق المال.... وتنظيم نشاط الأوراق المالية" حيث تم فيها استعراض مفاهيم أسواق المال وآليات التداول فيها وأدوات الاستثمار المتاحة في أنشطة أوراق المال في دولة الكويت، كما تطرقت لآلية تنظيم نشاط الأوراق المالية بعد صدور القانون رقم (7) لسنة 2010 وآليات عمل الهيئة لتحقيق توجهاتها الاستراتيجية على كافة الأصعدة التنظيمية والتشريعية والتوعوية.

"جانب من محاضرة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا"

- **البرامج والدورات التدريبية التوعوية:**

تنفيذاً لتوجهاتها في تعزيز الوعي المالي والاستثماري والتشريعي وتعميق مقومات الثقافة المالية عموماً وفي مجال أنشطة الأوراق المالية على وجه الخصوص، لاسيما على صعيد مهام الهيئة وأعمالها وفي إطار الانفتاح والتواصل مع مختلف الجهات، عمدت الهيئة إلى تنفيذ برامج تدريبية توعوية لدى جهات معينة وبمشاركتها، مثل البرنامج التدريبي الذي امتد لأسبوع كامل خلال الفترة 16-2014/11/20 لدى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وحمل عنوان "قضايا هيئة أسواق المال" وكان موجهاً للسادة الخبراء "المحاسبين" في وزارة العدل وتناول العديد من المحاور الخاصة بأنشطة الأوراق المالية وتحظى باهتمام السادة الخبراء "المحاسبين" وترتبط بشكلٍ ما بطبيعة عملهم وقد تم التركيز بصورة رئيسية على القضايا التالية:

- طبيعة عمل أسواق المال وآليات التداول فيها ومؤشرات الأسهم.
- شروط ومستندات الإدراج في السوق وحالات وقف التداول واسبابه وإجراءاته.
- شروط وإجراءات التداول وعلاقة السوق بالمقاصة.
- القوانين المنظمة لعمل الصناديق الاستثمارية.
- القوانين المنظمة للتداول في سوق الأوراق المالية.

"جانب من البرنامج التدريبي للهيئة مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية"

- **الإصدارات التوعوية:**

نظراً لأهمية الإصدارات التوعوية كأداة توعوية ومعرفية هامة تستهدف تعزيز الوعي المالي والاستثماري وتعميق المعرفة المطلوبة فقد واصلت الهيئة العمل في هذا الإطار حيث تم خلال السنة المالية 2014-2015، إعداد المواد الأولية لستة إصدارات توعوية تتراوح بين نشرات(كتيبات) وبروشورات توعوية تثقيفية تستهدف جمهور المتداولين والمستثمرين والاشخاص المرخص لهم، ومن المنتظر إنهاء إجراءات الاعتماد النهائي خلال الربع الاول من السنة المالية التالية تمهيداً لإصدارها في مرحلةٍ لاحقة. وقد تناولت هذه الإصدارات التوعوية الموضوعات التالية:

- "الاستثمار في أسواق المال":

تهدف هذه النشرة إلى التعريف بالاستثمار بمفهومه العام واهدافه وأهميته، إضافةً إلى التعريف بوظائف أسواق المال وأهم العوامل المؤثرة فيها، وكذلك أنواع الاستثمار فيها وأولوياته، إضافةً إلى المخاطر المحتملة للاستثمار في أسواق المال، كما تعرض لأهم محددات القرار الاستثماري والمعايير السليمة لاختيار استثمارٍ ما إضافةً إلى قضايا أخرى ذات صلة.

- "قراءة في القوائم المالية للشركات":

تتناول هذه النشرة تعريفاً بالتقرير المالي والبيانات المالية وكذلك القوائم المالية وغاياتها وأهم ما تتضمنه وأهميتها بالنسبة لمتخذ القرار الاقتصادي، كما تتناول بالتفصيل مكونات القوائم المالية كقائمة المركز المالي والدخل وحقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، إضافةً إلى أهم الإيضاحات الخاصة بالقوائم المالية، في حين يتناول الجزء الأخير منها أدوات تحليل القوائم المالية.

- **"سوق الكويت للأوراق المالية":**

تتناول هذه النشرة التعريف بسوق الكويت للأوراق المالية، والأدوات الاستثمارية المتداولة فيه إضافةً إلى أنظمة التقاص والتسوية والوساطة، وكذلك أنظمة التداول وآلياته والأسواق المتداولة فيه وقطاعاته ومؤشراته ومصادر المعلومات المتاحة فيه، وأهم المعلومات التي تهم المستثمر في أسواق المال عموماً.

- **"مصطلحات اقتصادية ومالية واستثمارية":**

تعرض هذه النشرة لأهم المصطلحات التي تتضمنها لوائح الهيئة وتشريعاتها، إضافةً إلى المصطلحات ذات الصلة بأسواق المال وكذلك الأوراق المالية وأخرى خاصة بالقوائم المالية للشركات إضافةً إلى مصطلحات اقتصادية واستثمارية عامة.

- **"الأسهم الممتازة":**

كما تم بمناسبة وضع التعليمات الخاصة بالأسهم الممتازة موضع التطبيق اعتباراً من مطلع السنة المالية التالية إعداد بروشور توعوي خاص بالأسهم الممتازة يتناول التعريف بهذه النوعية من الأسهم ومبررات إصدارها والفرق بينها وبين الأسهم العادية إضافةً إلى حقوق حملة الأسهم الممتازة وآليات الاكتتاب والتعامل بها.

- **"نشرة تعريفية بهيئة أسواق المال":**

كما تم أيضاً إعداد نشرة تعريفية بهيئة اسواق المال تعرض أهداف الهيئة وقيمها ومبادئها وأولويات أعمالها وآليات تنفيذ مهامها إضافةً إلى صلاحياتها.
ومن المنتظر إصدار مختلف تلك المطبوعات خلال السنة المالية التالية.

- **التقرير السنوي:**

استمرارا لنهجها السنوي قامت الهيئة عبر تشكيل لجنة مختصة بمشاركة مكتب التوعية بإعداد تقريرها السنوي حيث ضمنت تقريرها السنوي الثالث للسنة المالية (2013-2014) عرضاً لأهم إنجازاتها وفقاً لأنشطتها الرئيسية سواءً ما تعلق منها بالمهام ذات الصلة بتنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها أو ما تعلق بتنظيم بيئة العمل الداخلية فيها، وذلك بدءاً بإنجازات الإدارة العليا ممثلةً بمجلس المفوضين واللجان والمجالس المنبثقة عنه وكذلك اللجان والمجالس المستقلة، وصولاً لإنجازات مختلف إدارات الهيئة وفق مجالات عملها المختلفة (التشريعية، التنظيمية، الرقابية، التوعوية) كما عرضت لأهم أعمالها على صعيد تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر وكذلك على صعيد التعاون العربي والدولي، واختتمت تقريرها بعرضٍ لأهم رؤاها وتطلعاتها المستقبلية وكذلك بياناتها المالية لتلك السنة.

- **الإعلانات التوعوية:**

سعياً من هيئة أسواق المال لتحقيق دور توعوي مستهدف تتكامل فيه الأدوات التوعوية المتاحة من مقروءة ومسموعة ومرئية، فإنها تولي الصحافة الاهتمام المستحق كمنابر هامة لأداء الرسائل التوعية المنشودة إذ تحرص على نشر إعلانات توعوية عبر الصحف المحلية وبمعدل إعلانين توعويين شهرياً إضافة إلى عرضها على الموقعين الالكترونيين الخاصين بها وبسوق الكويت للأوراق المالية، وقد تم خلال السنة المالية 2014-2015 نشر ثلاثةٍ وعشرين إعلاناً توعوياً تناولت القضايا التالية:

م	موضوع الإعلان
1	تعامل الشخص المرخص له مع شكاوى العملاء
2	نشاط التداول غير الاعتيادي
3	مخالفات الإفصاح
4	قواعد الكفاءة والنزاهة لدى شاغلي الوظائف واجبة التسجيل
5	وسائل نشر القرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال
6	التعامل مع الشائعات والأخبار
7	قواعد الكفاءة والنزاهة "مسؤوليات الأشخاص المرخص لهم"
8	سرية المعلومات الجوهرية المؤجلة للإفصاح
9	تفعيل نظام التحكيم
10	قواعد الكفاءة والنزاهة "آلية تقديم طلبات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة وشاغلي الوظائف واجبة التسجيل"
11	قواعد الكفاءة والنزاهة "مسؤوليات الأشخاص المرخص لهم والذين يمارسون نشاطهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية"
12	تحديث أدلة السياسات والإجراءات تطبيقاً لـ تعليمات الهيئة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
13	إعداد نموذج "معرفة العميل" تطبيقاً لتعليمات الهيئة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
14	متطلبات وشروط إعلان الإفصاح
15	(التدابير والجزاءات) تطبيقاً لتعليمات الهيئة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
16	إعلان تذكيري: بشأن موعد تقديم التقرير السنوي الخاص بشراء الشركات المساهمة لأسهمها
17	إعلان تذكيري: بشأن موعد تقديم الشركات المدرجة لتقريرها الربع سنوي
18	آليات تحديث ومراجعة وحفظ السجلات تطبيقاً لتعليمات الهيئة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
19	نشر المعلومات على الموقع الالكتروني للمصدر
20	تقييم المخاطر تطبيقا لتعليمات الهيئة بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
21	(التقرير السنوي) تعليمات الهيئة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
22	" ضوابط الإعلانات الترويجية أو التسويقية لصناديق الاستثمار"
23	إعلان تذكيري: بشأن موعد تقديم الشركات المدرجة لتقريرها الربع سنوي

- **رسائل توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي:**

سعياً للاستفادة من كافة الوسائل المتاحة لتنفيذ المهام التوعوية ونظراً لما تتيحه وسائل التواصل الاجتماعي من فرص كبيرة للتواصل مع مختلف الشرائح الاستثمارية والمجتمعية تم التوجه لبث أخبار الهيئة وأهم قراراتها عبر حساب الهيئة على تويتر(@cma_kwt). وكذلك بث رسائل توعوية وبمعدل يقارب الثلاثمائة وخمسين رسالة توعوية وخبراً وقراراً خلال العام الواحد.

- **الركن التوعوي:**

في إطار تحقيق الأهداف التوعوية المنشودة حرصت الهيئة على تخصيص وتفعيل ركن توعوي متكامل في موقعها الالكتروني الحديث يضم كافة الإنتاجات التوعوية وذلك وفق التصنيف التالي:

- فعاليات توعوية: ويضم كافة البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة توعوية محددة تتوزع وفق الآتي (الندوات، المشاركات، ورش العمل، لقاءات العمل، المحاضرات، الدورات التدريبية).
- الإصدارات التوعوية: ويتضمن كافة المطبوعات التوعوية من كتيبات وبروشورات ونشرات وسواها.
- الإعلانات التوعوية: ويضم الإعلانات التوعوية الصحفية التي تقوم الهيئة بنشرها دورياً وبمعدل إعلانين توعويين شهرياً والتي قارب عددها حتى نهاية السنة المالية الماضية نحو ستة وأربعين إعلاناً.
- التوعية المرئية والمسموعة: تضم هذه الزاوية في الركن التوعوي الإنتاجات التوعوية المرئية والمسموعة من نصائح استثمارية وإعلانات توعوية وبروموات تعريفية وسواها.

- **العلاقات العامة والإعلام:**

في مجال العلاقات العامة والإعلام، عملت الهيئة على ترجمة العديد من الموضوعات والقرارات والتشريعات كترجمة قانون الهيئة ولائحته التنفيذية، إضافةً إلى ترجمة الهيكل التنظيمي للهيئة وميثاق الشرف لمفوضيها وموظفيها، وكذلك مختلف القرارات والتعليمات الصادرة عنها، وكذلك الإعلانات الصادرة عن مجلس التأديب، بالإضافة إلى ترجمة المكونات المختلفة للموقع الالكتروني الجديد للهيئة كالركن التوعوي وصفحة خدماتنا وصفحة المركز الإعلامي والأسئلة المتكررة وحقوق النشر وسياسة الموقع.

كما تم الإعداد والتنسيق الخاص بمناسبات مختلفة، كاستضافة اجتماع رؤساء هيئات أسواق المال الخليجية والاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الإجراءات الخاصة بتكريم السادة رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة السابق، وكذلك حفل تكريم حديثي التخرج المشاركين في البرنامج التدريبي الأول للهيئة.

كما حرصت الهيئة على تحقيق التغطية الإعلامية المناسبة لمختلف فعالياتها، إضافةً إلى إعداد وسائل إيضاحية خاصة برؤيتها ورسالتها.

وفي إطار مسؤوليتها الاجتماعية عملت الهيئة إلى تنظيم فعاليات داخلية تندرج في هذا الإطار كتخصيص يوم للتبرع بالدم لموظفيها.

"جانب من حفل تكريم حديثي التخرج المشاركين في البرنامج التدريبي الأول للهيئة"

"جانب من حفل تكريم السادة رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة السابق"

"جانب من المشاركة المجتمعية للهيئة المتمثلة بيوم التبرع بالدم لموظفيها"

"جانب من اجتماع رؤساء هيئات أسواق المال الخليجية"

خامساً-التعاون العربي والدولي المشترك:

يمثل التعاون العربي والدولي المشترك أحد اختصاصات مجلس مفوضي الهيئة وفقاً لما تضمنه البند الحادي عشر من المادة الرابعة من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، حيث تضمن هذا البند على وجه التحديد:

"التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة في ما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة".

وفي إطار سعيها لتنفيذ ذاك الاختصاص استكملت الهيئة خلال السنة المالية الماضية 2015/2014 جهودها على صعيد توجهات التنسيق والتعاون المشترك مع مختلف المنظمات والمؤسسات المماثلة (إقليمياً ودولياً)، سعياً لتبادل الخبرات والمعارف، والإعداد للإيفاء بمتطلبات الانضمام إلى المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، وتحقيق أحد أهم توجهاتها الاستراتيجية المتمثل في الارتقاء بتصنيف سوق المال المحلي، وقد تنوعت نشاطات الهيئة على هذا الصعيد بين المشاركة في فعاليات إقليمية ودولية مشتركة، وكذلك متابعة إجراءات التعاون والتنسيق مع جهات اخرى، إضافةً إلى المشاركة عبر فرق عمل مخصصة لاستكمال متطلبات تحقيق تكامل أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي.

وإضافة إلى إعداد البرنامج التنفيذي لتفعيل مذكرة التعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم الهيئة بمهام الإعداد لتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع جهات رقابية نظيرة، إضافةً إلى تبادل البرامج التدريبية مع جهات خارجية عدة، كما كان للهيئة إسهاماً بارزاً على صعيد دعم البرامج التدريبية مع العديد من الجهات المحلية، ولمزيد من التفصيل نستعرض أهم إنجازات الهيئة خلال السنة المالية الماضية على صعيد التعاون العربي والدولي المشترك في النقاط التالية:

- الإشراف على عقد الفعاليات التالية في دولة الكويت:

الفعالية	التاريخ
ورشة عمل مع هيئة الأوراق المالية والتداولات الأمريكية بعنوان "Capital Markets Regulation"	21-23 ابريل 2014
الاجتماع العاشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي	19 مايو 2014
الاجتماع الحادي عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي	18 سبتمبر 2014
الاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي	16 اكتوبر 2014

- التنسيق بشأن تبادل المعلومات عبر إجراء استبيانات مع بعض الجهات الدولية:

الجهة	الاستبيان
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	• Survey Questionnaire on the Implementation of the IFSB Standards. 9-12-2014
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)	• Financial Literacy Questionnaire 2-7-2014 • Market Development Questionnaire-Transparency Requirements Public Disclosure Systems. 22-10-2014

- تشكيل فرق عمل وتكليفها بمهام تحقيق متطلبات التكامل بين أسواق المال في دول مجلس التعاون لاسيما على صعيد إعداد وتعديل اللوائح والتشريعات المنظمة لأنشطة الاوراق المالية في كل منها سعياً لتحقيق التوافق المطلوب مع مقتضيات التكامل المنشود. حيث تم على هذا الصعيد التوصل وفقاً لطبيعة كلٍ من فرق العمل المخصصة لتلك الغاية إلى التالي:

- **فريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة:**

استمرار العمل بالقواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم ـ السندات والصكوك) بدول المجلس وذلك بصفة استرشادية حتى ديسمبر 2014.

- **فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات:**

استمرار العمل بكافة القواعد والمبادئ الموحدة والتي سبق اعتمادها من قبل المجلس الأعلى وذلك بصفة استرشادية إلى حين التأكد من مواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

- **فريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية:**

استمرار العمل بكافة القواعد والمبادئ التي سبق اعتمادها من قبل المجلس الأعلى وذلك بصفة استرشادية إلى حين التأكد من مواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

هذا علاوة على تفعيل كل من فريق عمل المسؤولين عن التدريب وفريق عمل الإطار المرجعي لدراسة استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق بدول المجلس.

- التنسيق لتوقيع مذكرات تفاهم مع جهات رقابية نظيرة:

الجهة	الوضع الحالي
هيئة الاوراق المالية والسلع -دولة الإمارات العربية	تم التوقيع بتاريخ 15 ديسمبر 2014
سلطة دبي للخدمات المالية	مبادرة بتوقيع
الهيئة العامة لسوق المال- سلطنة عمان	مبادرة بتوقيع
هيئة قطر للأسواق المالية	مبادرة بتوقيع

- التواصل مع جهات رقابية نظيرة والرد على استفساراتهم بخصوص الأشخاص المرخص لهم، الوظائف واجبة التسجيل، ومعلومات عامة عن ممارسات الهيئة في تنظيم والرقابة على الأسواق المالية.

- التنسيق بشأن تبادل البرامج التدريبية مع جهات خارجية:

حيث تم في هذا الإطار التنسيق بخصوص التحاق المعنيين في الهيئة في البرامج التعريفية والانتداب واستضافة برنامج حديثي التخرج مع جهات عدة. كما تم التواصل والتنسيق بشأن التعاون مع العديد من الهيئات العالمية والإقليمية ومؤسسات مرموقة.

إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

في إطار توجهاتها لتطوير بيئة العمل الداخلية لديها عملت الهيئة وفق توجهاتٍ أساسية في أربعة مجالات رئيسية كالتالي:

أ - هيكلة وتطوير الموارد البشرية.

ب - التنظيم والتحديث التقني.

ج - هيكلة الشؤون المالية والخزينة.

د - تطوير الأداء وإدارة المخاطر.

سنستعرض بإيجاز أهم ما تحقق من إنجازات في تلك المجالات الأربعة وفق الآتي:

أ- هيكلة وتطوير الموارد البشرية:

بعد تعديل الهيكل التنظيمي حرصت هيئة أسواق المال على متابعة إجراءاتها الخاصة بهيكلة وتطوير الموارد البشرية وفق مساراتٍ عدة، كان أهمها:

التدريب والتطوير الوظيفي:

إضافةً لتوجهات الهيئة في استقطاب الكفاءات المتخصصة تحرص هيئة اسواق المال على تزويد تلك الكفاءات بالخبرات والمهارات المطلوبة عبر برامج تدريبية تأهيلية وتطويرية، حيث تم على هذا الصعيد تنفيذ برامج تدريبية شملت نحو مائة وستين من موظفي الهيئة، كما قامت بإعداد التصورات الخاصة بمقترح البنك الدولي بشأن برنامج بناء القدرات المهنية لموظفي هيئة اسواق المال، كما تم في هذا الإطار اعتماد آليات خاصة بتقييم المشاركة في مختلف البرامج التدريبية لموظفي الهيئة، بهدف تقييم تلك البرامج، كما تم إضافة بند الاحتياجات التدريبية على نموذج تقييم الأداء السنوي، وتم أيضاً إعداد كشف تفصيلي يبين الاحتياجات التدريبية لكافة موظفي الهيئة، وذلك بناءً على ما ورد في نماذج التقييم السنوي واستناداً إلى البرامج التدريبية التي تم المشاركة بها من قبل الموظف سواءً داخل الهيئة أو قبل الالتحاق بالعمل لديها، كذلك اقتراح برامج تدريبية أخرى على ضوء الاحتياجات التدريبية وعلى ضوء ذلك تم إعداد خطة تدريبية In House Training Programs بما يتناسب مع احتياجات الموظفين.

ومن ناحية ثانية تتخذ الهيئة إجراءاتها الخاصة بتنفيذ برامج الانتداب الدولي، ويمكن إيجاز أهم مرتكزات السياسة التدريبية المتبعة في الهيئة وآليات تنفيذها بالنقاط التالية:

- الفئات المستهدفة (الإدارة العليا - الوسطى - حديثي التعيين - حديثي التخرج).
- التركيز على التدريب المهني والشهادات العلمية المعتمدة.
- العمل على تحديد آلية للعملية التدريبية تتضمن معايير وضوابط واضحة في اختيار المواد التدريبية واختيار الشركات التدريبية والمدربين.
- التعاون مع الجهات الرقابية المحلية في الحصول على سجل الشركات التدريبية الرائدة والتعرف على الشركات التي يجب التحفظ منها.

- التعاون مع الجهات الرقابية العالمية في الجانب التدريبي من خلال اتفاقيات التفاهم، للتعرف على أهم الممارسات العالمية في مجال الرقابة على أسواق المال وتنظيمها بشكل يخدم سياسة الهيئة.
- إعداد سجل لتبويب وتقييم الشركات التدريبية التي يتم التعامل معها ويتم التحديث على بياناته بشكل دوري.

إجراءات تحديثية خاصة بشؤون الموظفين:

حيث تم العمل في هذا الإطار على إطلاق وتطوير نظام الخدمة الذاتية لموظفي الهيئة والذي يتيح لهم جملة من المزايا أهمها:

- الاطلاع على البيانات الشخصية.
- الاطلاع على تفاصيل الراتب.
- الاطلاع على الرواتب التاريخية.
- الاطلاع على الخصومات (ان وجدت).
- الاطلاع على الاجازات بأنواعها وأرصدتها.
- الاطلاع على المؤهلات العلمية والدورات التدريبية للموظف.
- تقديم الإجازات والاستئذانات آلياً.

كما تم أيضاً مراجعه نماذج تقييم مستوى الأداء وإعادة صياغة بعض المفاهيم وذلك لإعطاء معاني واضحة وسهولة في التطبيق، علاوة على إضافة الاحتياجات التدريبية إلى نماذج التقييم، كما تم ايضاً إطلاق نظام آلي للتقييم السنوي يهدف إلى التالي:

- الحفاظ على سرية البيانات.
- سرعة إنجاز عملية التقييم.
- الحفاظ على نماذج التقييم من التلف أو الضياع.
- إصدار التقارير الخاصة بالاحتياجات التدريبية.
- تقديم الإحصائيات الخاصة بقياس منحنى الأداء.

ب- التنظيم والتحديث التقني:

أولت الهيئة اهتماماً بتقنية المعلومات تماشياً مع خطتها الاستراتيجية، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ مجموعة من الحلول التقنية الحديثة المتطورة وفقاً لأفضل المعايير والإجراءات الدولية المعتمدة في هذا المجال وعلى اعتبار أنها أحد أهم أدوات النجاح والداعم الرئيسي لرفع كفاءة العمل ولتحقيق التميز بأعمال الهيئة ولتقديم خدمات متكاملة عالية المستوى، ومن هذا المنطلق استمرت الهيئة بالاستثمار في توفير العديد من التقنيات المتنوعة لتطوير البنية التحتية واستخدام أحدث التطبيقات لتعزيز مكانتها كجهة رقابية لأسواق المال.

وقد تم خلال السنة المالية 2014 – 2015 إنجاز العديد من البرامج والمشاريع التي من شأنها رفع قدرات العاملين بالهيئة وتطوير أداء وأساليب العمل لمواجهة التحديات والمتغيرات.

وكذلك تسهيل عملية اتخاذ القرارات على كافة نوعياتها ومستوياتها عن طريق توفير المعلومات بالشكل السليم والتوقيت الصحيح.

وكجزء من استراتيجية الهيئة في تقنية المعلومات، فقد تم تطوير نظام خاص بالتراسل الإلكتروني والسجل العام من أجل تحسين بيئة التراسل داخل الهيئة والمحافظة على سرية المعلومات المتداولة بين قطاعات الهيئة وزيادة كفاءة تبادل المعلومات. كما واصلت الهيئة تطوير انظمتها المالية والادارية لتلبية كافة متطلبات واحتياجات مستخدمي هذه الأنظمة بالشكل الذي يساعد على رفع أداء وكفاءة وسرعة انجاز العمل ورفع دقة البيانات المالية. وتم تحديث جميع الأنظمة إلى الإصدارات الحديثة وتم اختبار كفاءة أدائها.

كما أعطت الهيئة جل اهتمامها لإدارة المخاطر المعلوماتية ومنع الوصول غير المشروع الى بياناتها حيث أوجدت أنظمة متكاملة تمنع الاختراقات الى شبكة الهيئة الداخلية وقواعد البيانات وتمكّن الهيئة من التحكم بقنوات التراسل المتعددة لمنع تسرب البيانات كما تعمل تلك الأنظمة وفق المعايير العالمية في هذا الشأن.

ومن جانب آخر، وفي سبيل تطبيق أفضل المعايير العالمية الاحترافية والعمل بشفافية، قامت الهيئة بتحديث موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت كما أضافت موقعاً رديفاً للموقع الحالي باللغة الإنجليزية في إطار الانفتاح المتبادل للمهتمين بالأسواق المالية في كافة أنحاء العالم. بالإضافة إلى توفير نماذج خاصة بالمرخص لهم لتسهيل إجراءات تقديم طلب خدمات وكذلك متابعة التزام الشركات بقواعد العمل حسب قانون إنشاء هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

ويشمل الموقع الإلكتروني المطور ركناً توعوياً يضم الإصدارات التوعوية والإعلانات التوعوية والفعاليات التوعوية والإنتاجات المرئية والمسموعة. كما أعادت الهيئة تصميم صفحة الإعلانات والقرارات لتسهيل الوصول الى المعلومة من خلال محرك بحث متقدم. كما يمكن لمتصفحي الموقع الاشتراك في خدمة RSS لاستلام اخبار الهيئة أولاً بأول.

جـ - هيكلة الشؤون المالية والخزينة:

تم على صعيد الإجراءات الخاصة بالشؤون المالية والخزينة وتحديداً في المجال المحاسبي إيقاف عملية الاستلام النقدي للرسوم واعتماد التحصيل عن طريق الكي نت والشيكات المصدقة والتحويلات البنكية. كما تم أيضاً إصدار التقارير الربع سنوية للمعلومات المالية المرحلية للسنة المالية 2015/2014، وكذلك إصدار تقرير الأموال المستثمرة والخاص بديوان المحاسبة للفترتين المنتهيتين في شهر يونيو 2014 وشهر ديسمبر 2014. كما تم أيضاً إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بعملية فتح وإغلاق الحسابات المالية في دليل الحسابات داخل النظام المحاسبي، إضافةً إلى إجراء انتقال وإدارة الودائع من مرفق السوق إلى الهيئة وعمل التسويات اللازمة لهذه العملية.

وبعد تحويل الأموال المدارة من قبل مرفق السوق استناداً لتفويض الهيئة السابق بشأن إدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية، عملت الهيئة على إدارة أموالها مباشرةً، حسب السياسة الموضوعة من قبل مجلس المفوضين.

د – تطوير الأداء وإدارة المخاطر:

في إطار توجهاتها التي تندرج في إطار تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية عبر الارتقاء بالأداء المؤسسي وتطويره وفقاً لشتى أنشطة الهيئة وبما يعزز مقومات جودة الأداء وفق المعايير المعتمدة فقد حرصت الهيئة في إطار جهودها لتعزيز مقومات الشفافية والارتقاء بمدركات الإصلاح المنشود بما يتوافق والتوجهات العامة للدولة على صعيد هذه الأطر، على استكمال جهودها وتنفيذ مبادراتها التي تتماشى مع قيمها المؤسسية لاسيما على صعيد تحقيق العدالة وسيادة القانون، الأمر الذي مكنها من الفوز بالمرتبة الخامسة في جائزة الكويت للشفافية والإصلاح التي تنظمها جمعية الشفافية الكويتية في مجال مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات الحكومية لسنة 2014 وذلك ضمن ثلاث وخمسين جهة حكومية تم تقييمها من قبل الجمعية لتتقدم الهيئة بذلك من المرتبة الرابعة عشر لعام 2013 إلى المرتبة الخامسة كما أسلفنا.

كما تعمل الهيئة من ناحية أخرى على إصدار دليل لإجراءات العمل وجداول الصلاحيات في مختلف أنشطتها، فبعد إجراء التعديلات الخاصة بالهيكل التنظيمي الجديد للهيئة في نوفمبر من عام 2014 وسعياً للاستجابة التي تفرضها تلك التعديلات،تمت إعادة صياغة العديد من الإجراءات لتحقيق الانضباط الفني والقانوني اللازم إضافةً إلى ادراج إجراءات جديدة تأتي ترجمة لما يقابلها من اختصاصات وصلاحيات تضمنها قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية وذلك سعياً لتغطية المستجدات على صعيد تحديد الاختصاصات وفك التداخل فيما بينها والتأكد من التوافق المطلوب بين الاختصاصات الموضوعة وتلك الواردة في المواد القانونية تمهيداً لصياغة تلك الإجراءات بطريقة نموذجية، الأمر الذي استلزم تقييم الإجراءات الموضوعة والوقوف على تفاصيلها وتغيير معظمها بصورة جذرية وإجراء ما يلزم من إضافة إجراءات جديدة أو دمج أخرى قائمة.

ومن المنتظر استكمال إجراءات مراجعة جداول الصلاحيات وتعديلها على ضوء متطلبات الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة والتأكد من توافق الإجراءات الموضوعة والصلاحيات الخاصة بها خلال السنة المالية التالية، في حين تم تأجيل البت بخصوص الإجراءات المتعلقة بعمل بعض الدوائر حديثة العهد في الهيكل التنظيمي الجديد بانتظار تقييم المقترحات الخاصة بها على ضوء التطبيق العملي.

وتجدر الإشارة إلى إضافة مصفوفة المسؤوليات الخاصة بكل إجراء (RACI) والتي تقوم بتحديد دور كافة الجهات المعنية، كما تتم إجراءات تصميم مؤشرات قياس الأداء اللازمة لكل إجراء مع اقتراح المستهدفات المنشودة من تلك المؤشرات، ومن المنتظر العمل على تصميم سجل مؤشرات الأداء ونموذج المتابعة الخاص به مطلع العام المالي 2016/2015 إضافةً إلى تصميم الخرائط الإجرائية Workflows باستخدام منهجية (BPMN) وبواسطة نظام VISO تمهيداً لوضع نظام آلي لتطبيق الإجراءات، ومن المتوقع بلورة المزيد من الإجراءات بعد انتقال اختصاصات جديدة للهيئة إثر التعديلات التي سيتم اعتمادها على قانون الهيئة خلال الفترة المقبلة.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مؤشرات الأداء الموضوعة إنما تهدف إلى تقييم جودة العمل مع جوانب زيادة الفاعلية والكفاءة التشغيلية وإلمام الوحدات التنظيمية بالجوانب القانونية وضوابط العمل في الهيئة إضافة إلى قياس مقدار الالتزام بقانون الهيئة ولائحته التنفيذية.

الفصل الثالث
الرؤى والتطلعات المستقبلية

الرؤى والتطلعات المستقبلية

ترتكز هيئة أسواق المال في تحديد رؤاها المستقبلية إلى مرتكزات أساسية من بينها استحقاقات تطبيق قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010، وكذلك الانسجام مع الاستحقاقات التنموية الحكومية المنبثقة من رغبة سامية في التحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، إذ أن عملية التحول هذه تتطلب جملةً من المعطيات تتناول واقعنا الاقتصادي والمالي بصورة عامة، ومنها ما يتعلق بمؤسساتنا المالية وجهاتها الإشرافية على وجه التحديد فمهام توفير بيئة استثمارية جاذبة تضمن خلق فرص استثمارية مناسبة وتمتلك مقومات المنافسة لا لتوطين الاستثمارات المحلية فحسب بل لجذب الاستثمارات الخارجية، وإن كانت مناطة بجهات عدة وتتناول مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية عموماً، إلا أن أحد أركانها الرئيسة يتمثل في توافر سوق رأس المال يمتلك مقومات الكفاءة المطلوبة، ويتوافق مع أحدث المعايير الدولية المطبقة. إنطلاقاً من إدراك الهيئة لهذه الحقائق فقد اعتمدت توجهات استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى تفضي في نهايتها إلى تمكين سوقنا المالي من امتلاك مقومات الانضمام للمنظمات الدولية العاملة في مجال أنشطة الأوراق المالية كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وكذلك الارتقاء بسوقنا المالي إلى مصاف الأسواق الناشئة، وهذا يستدعي إنجاز جملة من المهام في مختلف الجوانب ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية عموماً: تنظيماً وإشرافاً ورقابة وتوعية، وكذلك العمل على الاستجابة لأحدث المعايير الدولية المتبعة ووفقاً لأحدث التقنيات المطبقة. ومن المنتظر أن ترتكز الاستراتيجية القادمة للهيئة التي يتم الإعداد لها حالياً إلى اسس استراتيجيتها الاولى ومنطلقاتها بهدف استكمال محاورها الاستراتيجية المستمرة، إضافةً إلى توجهات استراتيجية جديدة.

ويمكن القول بأن تلك الاستراتيجية تتمحور حول أهداف محددة، تتمثل في استكمال البناء المؤسسي وكذلك استكمال البنية التشريعية، واستكمال تخصيص سوق الكويت للاوراق المالية، وإعادة هيكلة منظومة التداول وما بعده.

فعلى صعيد البناء المؤسسي واستكمال إجراءات تنظيم بيئة العمل الداخلية من المنتظر أن تتوجه الجهود خلال الفترة القادمة إلى استكمال تطوير البنية التحتية والمساندة والتي تعتبر أحد الركائز الرئيسية لتطوير ورفع الجاهزية التشغيلية للهيئة من انشاء مقر دائم يستوعب الاعداد المتزايدة من الموظفين وخلق بيئة عمل صحية ومريحة، وكذلك العمل على استكمال النظم المساندة (مالية-إدارية-تقنية)، وكذلك توفير أنظمة وقواعد حديثة عبر استخدام احدث التقنيات المطبقة في مجالات أنشطة الهيئة بما يساعد على زيادة وكفاءة وسرعة إنجاز الأعمال بما في ذلك الإجراءات المطلوبة لضمان كفاءة عرض وتبادل البيانات والمعلومات وتمتعها في الوقت ذاته بالضمانات المطلوبة لإدارة المخاطر المعلوماتية.

أما على صعيد البنية التنظيمية فمن المنتظر مواصلة العمل في تطوير وهيكلة الأنشطة والادوات الإدارية التنظيمية وضمان تناسقها مع السياسات الداخلية والرؤى المستقبلية بما في ذلك تأسيس طرق التواصل الفعال، وتطوير الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات القطاعات والادارات لتتماشى مع خطط وأهداف الهيئة الاستراتيجية للمرحلة القادمة، وكذلك إعداد واعتماد أدلة العمل الخاصة بمختلف انشطة الهيئة بما يتوافق والهيكل التنظيمي الجديد وبما يضمن تطوير الأداء وفقاً لمقومات المرونة والكفاءة والشفافية المطلوبة وبما يتوافق والصلاحيات الممنوحة، وكذلك بناء وإدارة قاعدة بيانات شاملة كإنشاء أرشيف ومكتبة الكترونية لحفظ وتوثيق كافة الدراسات والمراجع والتقارير الصادرة عن الهيئة وانشاء إدارة المخاطر الشاملة والتي تهدف

الى التأكد من مدى كفاءة وكفاية الادوات والاجراءات والسياسات التنظيمية في ابقاء معدلات الخطورة في الحدود المقبولة لضمان استمرارية العمل وتحديد التدابير الاحترازية لمواجهة الظروف الطارئة والغير متوقعة.

وعلى صعيد التنمية البشرية وسعياً لتحقيق غاياتها وأهدافها وادراكاً منها بأهمية العنصر البشري ستواصل الهيئة جهودها في استقطاب الموارد البشرية المؤهلة والكفؤة وذات الخبرات المختلفة والمتنوعة. كما ستستمر في اطلاق المبادرات الخاصة بتحفيز ورفع مستوى الكفاءة وتطوير الأداء مثل مبادرة ربط برامج التدريب المهني والتطوير بنظم تقييم الأداء ونظام الحوافز والمزايا الوظيفية كما تتضمن مبادراتها في هذا الصعيد وضع خطط تدريب يتم فيها ابتعاث الموظفين في بعثات دراسية وبرامج محلية وخارجية لرفع مستوى الأداء. وكذلك إنشاء معهد متخصص بالتدريب والتأهيل في مجال قطاع الخدمات المالية بكل أنواعها.

وفي إطار متصل ستتجه الهيئة إلى تطبيق سياساتها التدريبية محددة البرامج والأهداف وآليات وضوابطً التنفيذ بما يتوافق والأهداف المستهدفة وكذلك مع الاحتياجات العملية.

أما على صعيد الشؤون والسياسات المالية فإن هناك توجهات خاصة بإعداد دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية الداخلية. وكذلك تفعيل بنود اللائحة المالية الخاصة بإعداد التقارًير المحاسبية السنوية. كما أن هناك توجهاً لتفعيل نظام التحليل المحاسبي (Analytical Accounting) والذي يقوم بدوره بربط مهام دوائر إدارة الشؤون المالية والخزينة لتسهيل عملية الدورة المستندية وتقليص الوقت. إضافةً إلى تفعيل نظام الأرشفة الخاص بحفظ كافة المستندات المحاسبية وسهولة الوصول إليها. ومن المنتظر أيضاً القيام بدراسة شاملة للهيكل المالي وعمل التعديلات اللازمة عليه حسب الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة.

أما على صعيد استكمال البنية التشريعية وفي إطار استكمال الاستحقاقات القانونية المرتبطة بالقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية من المنتظر أن تتضمن الاستراتيجية المستقبلية للهيئة اصدار واقرار حزمة من التشريعات واللوائح التنظيمية والرقابية المنظمة لعمل أسواق المال والتي تهدف الى اعادة هيكلة وضبط آليات العمل لزيادة جاذبية السوق المالي وزيادة نوعية وجودة الخدمات المقدمة لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ومن المنتظر أن يتم وضع تعديلات اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 موضع التطبيق كما ستتم دراسة أوجه القصور والفراغ التشريعي في جوانب مختلفة بهدف استكمالها. كما سيتم العمل على إصدار التشريعات الخاصة بالأدوات الاستثمارية والمشتقات المالية التي سيتم اعتمادها مستقبلاً كالسندات والصكوك وكذلك استكمال القواعد الخاصة بإدراج وحدات الصناديق الاستثمارية إضافة إلى مراجعة وتحديث قواعد تداول الأسهم. والإعداد لقواعد تنظيم صانع السوق والعمل على إصدار ضوابط مختلفة كالخاصة بتنظيم الصفقات بهامش التغطية وضوابط إقراض واقتراض الأوراق المالية وكذلك قواعد تنظيم السوق الثالث إضافةً إلى المعايير الخاصة بقوة ومتانة المركز المالي للشخص المرخص له.

وفي إطار متصل من المتوقع الإعداد لوضع المعايير الخاصة بكفاءة رأس المال وقواعد إنشاء الشركات ذات الغرًض الخاص. إضافة إلى تعديلات على اللائحة التنفيذية بشأن نشرة الاكتتاب. ومن المنتظر أن تتم أيضاً مراجعة شاملة لقواعد الحوكمة تمهيداً لتطبيقها. إضافة إلى متابعة وتعديل ضوابط عمليات الاندماج والاستحواذ وكذلك تطوير الفصل الثامن من اللائحة الخاص بصناديق الاستثمار.

أما على صعيد الإفصاح من المنتظر أن تتم دراسة تطوير تعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وإجراء التعديلات اللازمة على التعليمات الخاصة بتعاملات أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي وسواهم من الاشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وإصدار نماذج إفصاح جديدة عن المصالح والملكيات والوصول إلى تصور نهائي بشأن تطبيق نظام الـ Extensible Business Reporting Language (XBRL). كما يتم العمل على إعداد تعليمات جديدة بشأن تعاملات الأشخاص العاملين لدى الشركات المرخص لها بإدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية في البورصة والشركات المرخص لها لمزاولة نشاط الوساطة في شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير في البورصة مقابل عمولة.

وعلى صعيد تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية، من المنتظر استكمال إجراءات تأسيس شركة البورصة الخاصة باعتباره يمثل إحدى التوجهات الاستراتيجية للهيئة والتي تنسجم مع التوجهات التنموية الحكومية. خاصةً مع توقعات أن تسهم عملية تخصيص السوق المالي في دعم الاقتصاد المحلي واستقراره عبر زيادة مساهمة القطاع الخاص وتنويع القاعدة الانتاجية كما أن عملية الخصخصة سوف يكون لها دور كبير في تطوير آليات العمل وتعزيز مستويات الشفافية والافصاح وبالتالي الارتقاء بمستوى الخدمات والتوصل إلى سوقٍ للمال يمتلك مقومات الانضمام الى المنظمات الدولية وجذب الاستثمارات الخارجية.

وعلى صعيد متصل، من المنتظر استكمال إجراءات إعادة هيكلة البنية التحتية لمنظومة التداول والتي تشملً إجراءات التداول وما بعد التداول، حيث قررت الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعداد لمشروع إصدار القواعد والضوابط الخاصة بنظام ما بعد التداول.

ويقصد بهذا النظام توفير الآليات المنظمة لكافة جوانب الاستثمار والتداول في أنشطة الأوراق المالية والتي لا تقتصر بطبيعة الحال على عملية اختيار وتنفيذ التداولات في سوق الاوراق المالية، بل تتعدى ذلك إلى الجوانب القانونية والعملية لتبادل الأوراق المالية والأموال لتسوية التداولات، وكيفية حفظ أصول العملاء والتعامل مع مخاطر النظام.

وقد قامت الهيئة بدراسة المعايير الدولية المعتمدة في أنظمة ما بعد التداول وتحديد نواقص تطبيقها محلياً سعياً لإجراء التعديلات المطلوبة في هذا النظام وتحديد دور ومسؤوليات المشاركين في أنشطة الاوراق المالية في هذا المجال تمهيداً للتوصل لمشاركة متكاملة الأدوار لمختلف هذه الاطراف حين تطبيق هذا النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية تطبيق نموذج ما بعد التداول لا تقتصر على المتعاملين في أنشطة الاوراق المالية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى كافة الاطراف ذات الصلة بأنشطة الاوراق المالية وإلى بيئة الأعمال والتي بدورها تدعم تطوير الاقتصاد الوطني على وجه العموم.

فإضافةً إلى ما يوفره هذا النموذج من قاعدة لأغلب المنتجات والخدمات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية كحضور الجمعيات العامة للشركات، والمشاركة بالتصويت على قراراتها وتوزيع الأرباح، وإدارة الصناديق والمحافظ، واستخدام الأوراق المالية لتأمين القروض، وكذلك معظم جوانب إدارة المنتجات المتطورة والمطبقة في الاسواق العالمية كالعقود المستقبلية والخيارات وصناديق المؤشرات وسواها، فإنها ستساعد على إتاحة مزيد من فرص التوظيف للعمالة الوطنية، كما تشمل فائدتها إضافةً إلى مستثمري السوق الحاليين كلاً من المستثمرين المحتملين وكذلك مختلف المشاركين الرئيسيين من شركات وسواها، الأمر الذي يساعد على تنمية السوق وتوافقه

مع المعايير الدولية وامتلاكه مقومات رفع تصنيفه دولياً.

ومن ناحية أخرى، سيتم استكمال توفيق أوضاع شركات وصناديق الاستثمار، كما ستتم دراسة طلبات التراخيص الجديدة للكيانات التي لم تشملها الاحكام الانتقالية في الفصل الثالث عشر من القانون رقم (7) لسنة 2010.

أما على الصعيد الرقابي، فبالإضافة إلى توجهات استكمال المهام الرقابية على العمليات التشغيلية التي تقوم بها كلٌ من بورصة الأوراق المالية ووكالة المقاصة ستتم إجراءات استكمال تنفيذ بعض المبادرات والمقترحات الخاصة المنظمة لبعض الجوانب لدى وكالة المقاصة وكذلك تلك الخاصة بالرقابة على المحافظ الاستثمارية، إضافةً إلى نقل كافة المهام الرقابية على عمليات التداول في البورصة من سوق الكويت للأوراق المالية إلى الهيئة، إضافةً إلى توجهات خاصة بمنح الضبطية القضائية لبعض موظفي التفتيش الميداني في الهيئة ومن المنتظر أن يتم أيضاً اعداد واعتماد تصنيفات خاصة بشركات الوساطة المالية وشركات الاستثمار أيضاً.

أما على الصعيد التوعوي فهناك توجهات خاصة باستكمال تنفيذ مختلف الأنشطة التوعوية التي بدئ العمل بها مسبقاً بعد انتهاج آلية منظمة لتنفيذها إسوةً بورش العمل التوعوية التي تم اعتماد برامج ربع سنوية لتنفيذها حيث يتم اختيار موضوعاتها والإعلان عن تفاصيلها بصورة مسبقة، كما أن هناك توجهاً خاصاً بتنفيذ حملات توعوية محددة الوقت والغرض سعياً لتحقيق توجهات توعوية محددة.

أما على صعيد التعاون العربي والإقليمي والدولي فلدى الهيئة توجهات عدة في هذا الإطار، قد يكون من أهمها استكمال إجراءات التعاون والتنسيق مع بعض الجهات والمنظمات الدولية في إطار الإعداد للاستجابة لمتطلبات عضوية المنظمة الدولية لهيئات اسواق المال، وكذلك التعاون مع تلك الجهات لتنفيذ فعاليات خاصة بالتعاون المشترك وتبادل الخبرات كمجلس الخدمات المالية الإسلامية واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك إجراءات التعاون في إطار لجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية أو من يعادلهم في دول مجلس التعاون الخليجية، إضافة إلى توجهات خاصة بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الجهات الإشرافية المماثلة، إضافة إلى البرامج التدريبية المشتركة مع العديد من الجهات المحلية والخارجية، كما أن هناك توجهات خاصة بتوقيع اتفاقية مع المعهد المعتمد للأوراق المالية CISI بشأن تنظيم عملية تطبيق الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، وأخرى خاصة بالاستعانة بشركات عالمية لإجراء الدراسات الخاصة بالممارسات التنظيمية للاستثمارات الجماعية بكافة أنواعها، وكذلك اتفاقيات تعاون فني مع هيئات أسواق مال عالمية لمواكبة ما يصدر من ضوابط خاصة بالصناديق الاستثمارية تمهيداً لمواكبة أحدث المعايير والممارسات الدولية في هذا الشأن.

الفصل الرابع
البيانات المالية للسنة المالية
2015 / 2014

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+

www.deloitte.com

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لهيئة أسواق المال (هيئة عامة مستقلة) "الهيئة" وسوق الكويت للأوراق المالية "السوق" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 مارس 2015، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الهيئة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الهيئة هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وهي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالهيئة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي المجمع للهيئة كما في 31 مارس 2015، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

- بالإشارة إلى ما ورد بالإيضاح رقم (2.1) من هذه البيانات المالية المجمعة، تم تجميع البيانات المالية لسوق الكويت للأوراق المالية ونتائج أعماله عن نفس فترة هذه البيانات المالية المجمعة لحين الانتهاء من أعمال اللجنة الاستشارية التي ستقوم بتقييم الاصول المادية والمعنوية للسوق وتحديد ما سيؤول منها للهيئة وما سيتبقى للبورصة. كما نشير إلى ما ورد بالإيضاح رقم (6) فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة تحت حساب تأسيس شركة البورصة.
- نشير إلى ما ورد بالإيضاحات رقم (1 و13) من هذه البيانات المالية المجمعة في شأن صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وأثر ذلك على هذه البيانات المالية المجمعة.
- نشير إلى ما ورد بالإيضاح رقم (12) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بمخصص المطالبات المكون لمقابلة الالتزامات المترتبة على استغلال مبنى السوق خلال السنوات السابقة، وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (697) لسنة 2015.

إن رأينا الوارد أعلاه غير متحفظ فيما يتعلق بهذه الأمور.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش، الوزان وشركاه

الكويت في 7 يوليو 2015

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حسابات جارية بالبنوك		6,008,456	4,044,625
ودائع لأجل	5	142,587,263	159,570,000
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	6	3,306,372	3,287,438
		151,902,091	166,902,063
الموجودات غير المتداولة			
استثمار في مشروع مشترك	7	9,296,843	9,313,193
استثمار في شركة زميلة	8	10,744,128	10,977,248
موجودات غير ملموسة	9	3,113,497	4,870,007
ممتلكات ومنشآت ومعدات	10	2,106,885	546,677
		25,261,353	25,707,125
مجموع الموجودات		177,163,444	192,609,188
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	11	7,478,176	6,126,013
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		5,665,013	3,927,301
مخصص مطالبات	12	19,800,000	-
		25,465,013	3,927,301
مجموع المطلوبات		32,943,189	10,053,314
صافي الأصول		144,220,255	182,555,874
يتم تمويله كما يلي: -			
الاحتياطي العام	13	144,159,134	182,555,874
حصة في احتياطيات شركة زميلة		61,121	-
		144,220,255	182,555,874

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

د. نايف فلاح مبارك الحجرف
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
الإيرادات			
رسوم اشتراكات		3,921,403	3,930,929
حصة في عمولة التداول		3,943,442	7,323,687
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى		2,157,412	965,607
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	223,650	235,631
حصة في نتائج أعمال شركة زميلة	8	1,096,384	1,485,321
إيرادات فوائد ودائع		2,741,302	2,137,386
إيرادات تأجير مبنى السوق	11	-	438,389
		14,083,593	16,516,950
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	14	24,545,845	20,705,680
مصروفات عمومية وإدارية	15	5,176,435	7,586,911
استهلاكات وإطفاءات		2,550,658	2,877,198
مصاريف تشغيل وصيانة مبنى السوق		407,395	436,132
إجمالي المصروفات		32,680,333	31,605,921
صافي خسارة السنة		(18,596,740)	(15,088,971)
بنود الدخل الشامل الأخرى			
حصة في احتياطيات شركة زميلة		61,121	-
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(18,535,619)	(15,088,971)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في صافي الأصول المجمع للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
الرصيد كما في بداية السنة		182,555,874	197,644,845
حصة في احتياطيات شركة زميلة		61,121	-
مطالبات مبنى السوق	12	(19,800,000)	-
صافي خسارة السنة		(18,596,740)	(15,088,971)
الرصيد كما في نهاية السنة		144,220,255	182,555,874

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2015	2014
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(18,596,740)	(15,088,971)
تسويات:			
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	(223,650)	(235,631)
حصة في نتائج أعمال شركة زميلة	8	(1,096,384)	(1,485,321)
إيرادات فوائد ودائع		(2,741,302)	(2,137,386)
استهلاكات وإطفاءات		2,550,658	2,877,198
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة		1,849,363	1,481,266
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(18,258,055)	(14,588,845)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		32,142	(1,141,786)
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		1,335,790	397,827
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(16,890,123)	(15,332,804)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة		(95,278)	(34,463)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(16,985,401)	(15,367,267)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		2,690,226	2,270,967
ودائع لأجل		16,982,737	12,710,000
توزيعات نقدية مستلمة من المشروع المشترك		240,000	552,000
توزيعات نقدية مستلمة من الشركة الزميلة		1,390,625	1,668,750
المدفوع لاقتناء موجودات غير ملموسة		(480,739)	(1,120,044)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات		(1,873,617)	(261,625)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		18,949,232	15,820,048
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		1,963,831	452,781
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		4,044,625	3,591,844
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		6,008,456	4,044,625

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

في 4 مايو 2015، لاحقاً لتاريخ هذه البيانات المالية المجمعة تم صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. وقد تم نشر القانون بالجريدة الرسمية من 10 مايو 2015.

ترى إدارة الهيئة أنه لا يوجد أثر لهذه التعديلات على البيانات المالية المجمعة للهيئة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015، حيث يتعين العمل بذلك القانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وفقاً للقانون المشار إليه تم إضافة هدف جديد للأهداف التي أسست من أجلها الهيئة وهي تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للهيئة والبيانات المالية لسوق الكويت للأوراق المالية "السوق" (إيضاح 2.1).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 7 يوليو 2015.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بما لا يخالف أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية. تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية.

وفقاً للمادة (156) من القانون رقم (7) لسنة 2010 آلت إلى الهيئة كامل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ صدور القانون، وتقوم الهيئة خلال السنة الأولى من سريان القانون بتكليف لجنة استشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية وتحديد ما يؤول منها للهيئة وما يبقى منها للبورصة. لم يتم الانتهاء من أعمال اللجنة الاستشارية حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية المجمعة، ومازالت البورصة يتم إدارتها من قبل لجنة السوق وفقاً لتفويض الهيئة بهذا الشأن. بناءً على ما سبق، تم تجميع البيانات المالية لسوق الكويت للأوراق المالية ضمن البيانات المالية المجمعة للهيئة.

وفقاً للمادة (157) من القانون رقم (7) لسنة 2010 يستمر موظفي سوق الكويت للأوراق المالية في العمل لدى الهيئة مع تسوية أوضاعهم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2 معايير جديدة ومعدلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وأصبحت سارية المفعول

خلال السنة الحالية، قامت الهيئة بتطبيق عدداً من المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي صدرت ويسري مفعولها على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27 المنشآت الاستثمارية

قامت الهيئة بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27 المنشآت الاستثمارية للمرة الأولى خلال السنة الحالية. تُعرّف التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 المنشأة الاستثمارية وتتطلب من المنشأة المعدة للبيانات المالية والتي ينطبق عليها تعريف المنشأة الاستثمارية ألا تقوم بتجميع شركاتها التابعة، ولكن يتوجب عليها بدلاً من ذلك قياس شركاتها التابعة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بياناتها المالية المجمعة والمنفصلة. تم عمل تعديلات لاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 وذلك لتقديم متطلبات الإفصاح الجديدة للمنشآت الاستثمارية.

لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على الافصاحات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة للهيئة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

قامت الهيئة بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 32 مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمرة الأولى خلال السنة الحالية. توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 المتطلبات المتعلقة بمقاصة الموجودات والمطلوبات المالية. تم تطبيق تلك التعديلات بأثر رجعي. وقامت الهيئة بتقييم ما إذا كان بعض موجوداتها ومطلوباتها المالية مؤهلة للمقاصة على أساس الشروط المنصوص عليها في التعديلات وتوصلت الى أن تطبيق التعديلات ليس له أي أثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة للهيئة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 إفصاحات المبالغ الممكن استردادها عن الموجودات غير المالية

قامت الهيئة بتطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 إفصاحات المبالغ الممكن استردادها للموجودات غير المالية للمرة الأولى خلال السنة الحالية. تلغي التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 متطلبات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها لوحدة توليد النقد التي تندرج ضمنها شهرة أو موجودات أخرى غير ملموسة بأعمار إنتاجية غير محددة وذلك عندما لا يتم تسجيل أو عكس انخفاض في قيمة وحدة توليد النقد ذات الصلة. كذلك تتطلب التعديلات إفصاحات إضافية قابلة للتطبيق عندما يتم قياس المبلغ الممكن استرداده للأصل أو لوحدة توليد النقد بالقيمة العادلة مخصوماً منه تكاليف الاستبعاد.

لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر مادي على الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية المجمعة للهيئة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم تقم الهيئة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط منافع الموظفين: حصص الموظفين

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2010 – 2012:

- *المعيار الدولي للتقارير المالية 2 – الدفع على أساس الأسهم*
- *المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – اندماج الأعمال*
- *المعيار الدولي للتقارير المالية 8 – القطاعات التشغيلية*
- *معيار المحاسبة الدولي 16 – الممتلكات والمصانع والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي 38 – الأصول غير الملموسة*
- *معيار المحاسبة الدولي 24 – الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة*

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2011 – 2013:

- *المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – اندماج الأعمال*
- *المعيار الدولي للتقارير المالية 13 – قياس القيمة العادلة*
- *معيار المحاسبة الدولي 40 – العقارات الاستثمارية*

لا تتوقع إدارة الهيئة أن يكون لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للهيئة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016

- *التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن اقتناء حصص في العمليات المشتركة*
- *التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء*
- *التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة: النباتات المعمّرة*

لا تتوقع إدارة الهيئة أن يكون لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للهيئة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تتوقع إدارة الشركة أنه من المحتمل أن يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة للهيئة. غير أنه لا يمكن تقدير أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بشكل عملي وذلك حتى تقوم الهيئة بدراسة أثر ذلك بشكل تفصيلي.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

تتوقع إدارة الهيئة أن يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في المستقبل تأثيراً مادياً على المبالغ المفصح عنها فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية للهيئة. غير أنه لا يمكن تقدير أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل عملي وذلك حتى تقوم الهيئة بدراسة هذا الأثر بشكل تفصيلي.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للهيئة والبيانات المالية للسوق.

يتم إدراج ايرادات ومصروفات السوق خلال السنة في بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ العمل بالقانون رقم 7 لسنة 2010 وحتى تاريخ الاستبعاد الفعلي.

إذا لزم الأمر، يتم تعديل السياسات المحاسبية المطبقة في السوق لتوحيدها مع السياسات المحاسبية المطبقة في الهيئة.

يتم استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات المتبادلة بين الهيئة والسوق بالكامل عند التجميع.

2.3.2 المشروعات المشتركة

إن المشروعات المشتركة هي ترتيب تعاقدي تقوم بموجبه الهيئة من خلال السوق وأطراف أخرى بنشاط يخضع للسيطرة المشتركة وهذا عندما يكون اتخاذ القرارات الهامة للسياسات المالية والتشغيلية يتطلب الموافقة الجماعية للشركاء.

يشار إلى الترتيبات التي تتضمن إنشاء مشروعات منفصلة يكون لكل مشارك حصة فيها، بالمشروعات المشتركة.

تقوم الهيئة من خلال السوق بتسجيل حصتها في المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في المشروعات المشتركة ضمن بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أي تغير لاحق لتاريخ الاقتناء في حصة الهيئة في صافي موجودات المشروع المشترك مخصوما منها أثر أي انخفاض للقيمة لكل استثمار على حدة.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن معاملات الهيئة والمشروعات المشتركة في حدود حصة الهيئة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.3 الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للهيئة من خلال السوق تأثير هام عليها. إن التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية ولا يمتد إلى وجود سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم إثبات الموجودات والالتزامات المتعلقة بالشركة الزميلة في البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي المجمع ويتم تعديل الاستثمار لاحقاً لذلك لإثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال وكذلك بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الزميلة.

يتم تسجيل الزيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة الهيئة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة كما في تاريخ الاقتناء كشهرة ضمن حساب الاستثمار. ويتم تسجيل الزيادة في حصة الهيئة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة عن تكلفة الاستثمار في بيان الدخل مباشرة.

يتم دراسة الانخفاض في القيمة للاستثمار في الشركة الزميلة (متضمناً الشهرة) كأصل واحد، من خلال مقارنة القيمة الاستردادية (قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد أيهما أعلى) مع القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إثبات الانخفاض في القيمة ببيان الدخل. يتم رد الانخفاض في القيمة إذا ما ارتفعت القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

عند استبعاد الشركة الزميلة نتيجة فقد القدرة على ممارسة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، يتم قياس الاستثمارات المتبقية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وتعتبر القيمة العادلة هي قيمة الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

يتم تضمين الفرق بين القيمة الدفترية للجزء المتبقي من الاستثمار في شركة زميلة وقيمته العادلة في ربح أو خسارة استبعاد الشركة الزميلة. بالإضافة لما سبق، تحول جميع المبالغ التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتعلقة بهذه الشركة الزميلة إلى بيان الدخل للسنة عند فقد التأثير الجوهري على الشركة الزميلة.

في حالة وجود معاملات بين الهيئة والشركة الزميلة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات في حدود نسبة المساهمة التي لا تخص الهيئة.

2.3.4 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

2.3.5 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

يعتبر الأصل ثابتاً في حالة إذا ما زادت تكلفته عن المستوى المحدد من قبل مجلس المفوضين وزاد عمره الانتاجي عن فترة مالية كاملة.

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة الفعلية أي بثمن شرائها مضافاً إليه كافة المصروفات التي تتكبدها الهيئة حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام وتضاف أنظمة التشغيل الأساسية الخاصة بكل حاسب آلي إلى تكلفة شرائه.

في حالة وجود مصروفات لاحقة على أي بند من بنود الأصول الثابتة لإجراء تحسين / تعديل / إصلاح جوهري أو رئيسي من شأنه رفع كفاءة الأصل التشغيلية أو الانتاجية أو زيادة العمر الانتاجي أو زيادة المنافع المستقبلية للأصل، تضاف هذه المصروفات على التكلفة الدفترية للأصل.

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة المقدمة للهيئة كهدايا أو منحة بالدفاتر على أساس القيمة السوقية العادلة.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت حيث يتم استهلاك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها (إن وجدت) بأقساط متساوية على مدى أعمارها الانتاجية المتوقعة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.6 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.7 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المالية المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم الهيئة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الشراء بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم الهيئة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

المدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت المدينون (الذمم التجارية والمدينون الأخرون والنقد والنقد المعادل والودائع الاستثمارية) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الهيئة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي - نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق إعدامها فيتم إدراجها في بيان الدخل.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق الهيئة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم الهيئة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.3.8 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقدير ها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.9 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

2.3.10 تحقق الإيراد

تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها وتوظيفها لاحتياطياتها مثل إيرادات رسوم التسجيل والادراج والتداول بالإضافة الى ايرادات استثمار فوائض أموال الهيئة.

يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.

تدخل في إيرادات الهيئة رسوم الخدمات وحصيلة الغرامات المالية التي تفرض طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح الصادرة تنفيذاً له.

تتحقق إيرادات السوق من الرسوم المقررة من ممارسة السوق لنشاطه مثل إيراد رسوم اشتراكات السوق الرسمي والسوق الموازي، على أساس زمني وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار المدة التي تغطيها هذه الرسوم. تثبت حصة السوق من عمولة التداول على أساس النسبة المحددة لحصة السوق من هذه العمولة عند استلام تقارير العمولة المحصلة من قبل الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويتم إجراء استحقاق لها بتاريخ البيانات المالية استناداً للتقارير المستلمة.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم إثبات إيرادات فوائد الودائع على أساس الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.11 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.12 العملات الأجنبية

إن عملة القيد هي الدينار الكويتي، وهي عملة عرض البيانات المالية المجمعة.

عند حدوث عملية مالية بعملة أجنبية ينشأ عنها أصل أو التزام أو إيراد أو مصروف، تسجل تلك العملية بالدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الحدث. ويعالج الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف وقت تسويتها ضمن بيان الدخل المجمع لنفس السنة.

تقيم أصول والتزامات الهيئة النقدية بعملة أجنبية القائمة في نهاية السنة المالية حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، ويعالج الفرق بين التقييم وبين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية في بيان الدخل المجمع.

3. إدارة المخاطر المالية

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن خطر العملات الأجنبية يظهر عند وجود معاملات مستقبلية على الموجودات والالتزامات المالية المثبتة في البيانات المالية للهيئة والمقيمة بعملة أجنبية. خلال السنة الحالية لم توجد معاملات هامة بعملات أجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.

بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية سواء بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) أو العملات الأجنبية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار العملات عند الاستثمار في ودائع العملات الأجنبية وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، كما من الممكن أن تشمل الودائع المصرفية البنوك العاملة في الكويت أو خارجها بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة وذلك وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، ويجوز استثمار أموال الهيئة في أذون الخزانة الحكومية.

تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة 142.6 مليون دينار كويتي تقريباً كما في 31 مارس 2015 (160 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2014).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال.

تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة.

تقوم الهيئة بمراعاة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من اجمالي الأموال التي يتم استثمارها، وهذا لا ينطبق على المؤسسات المصرفية الكويتية التي تضمن الحكومة الكويتية ودائعها.

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010، على الهيئة أن تكون من فوائضها السنوية احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل. إن طبيعة ومقدار هذه الاحتياطيات يتم تحديدها بقرار من مجلس مفوضي الهيئة. إذا وصلت هذه الاحتياطيات إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة (إيضاح 13).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبيّنة في إيضاح 2.3.4 و 2.3.5. يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقّع للأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم إدارة الهيئة بمراجعة البنود المصنفة كذمم مدينة بشكل دوري لتحدد مدى ضرورة إدراج مخصص لانخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. تقوم الإدارة بتقدير مبلغ وتاريخ التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات إلى افتراضات بشأن عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2015 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 1.63% كما في 31 ديسمبر 2015 (1.36% كما في 31 مارس 2014).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2015	2014
المدفوع تحت حساب تأسيس شركة البورصة	1,500,000	1,500,000
إيرادات مستحقة	637,721	586,645
مستحق من طرف ذو صلة	207,724	403,360
لجنة خصخصة البورصة	439,039	238,978
ذمم شركات وساطة	63,203	116,903
مصروفات مدفوعة مقدماً	149,859	279,360
تأمينات مستردة	118,040	118,040
عهد نقدية	4,520	6,222
أرصدة مدينة أخرى	186,266	37,930
	3,306,372	3,287,438

خلال السنة صدر القرار الوزارى رقم (580) لسنة 2014 بشأن تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية على أن تكون هيئة أسواق المال هى الجهه المكلفة بتأسيس شركة البورصة وفي ضوء متطلبات هذه القرارات قامت الهيئة بسداد 1.5 مليون دينار كويتي بما يعادل 25% من رأس المال المصدر لشركة البورصة (6 مليون دينار كويتي) يتم تبويب ذلك المبلغ ضمن الأرصدة المدينة لحين الانتهاء من كافة مراحل التأسيس وتسوية ذلك الرصيد.

تم رسملة المصروفات الخاصة بلجنة خصخصة البورصة البالغة 439,039 دينار كويتي كما في 31 مارس 2015 (238,978 دينار كويتي كما في 31 مارس 2014) لحين الانتهاء من كافة المراحل الانتقالية وتسوية ذلك الرصيد.

7. استثمار في مشروع مشترك

يتمثل الاستثمار في مشروع مشترك في مشاركة الهيئة من خلال السوق بنسبة 60% في نظام ضمان عمليات الوساطة.

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2015	2014
الرصيد كما في 1 إبريل	9,313,193	9,629,562
حصة في نتائج الأعمال	223,650	235,631
توزيعات أرباح	(240,000)	(552,000)
الرصيد كما في 31 مارس	9,296,843	9,313,193

تم إثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال المشروع المشترك من واقع المعلومات المالية المرحلية المعدة من قبل إدارة المشروع المشترك كما في 31 مارس 2015.

8. استثمار في شركة زميلة

يتمثل الاستثمار في شركة زميلة في مساهمة الهيئة من خلال السوق بنسبة 27.78% في الشركة الكويتية للمقاصة (ش.م.ك.م).

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2015	2014
الرصيد كما في 1 إبريل	10,977,248	11,160,677
حصة في نتائج الأعمال	1,096,384	1,485,321
حصة في الاحتياطيات	61,121	-
توزيعات أرباح	(1,390,625)	(1,668,750)
الرصيد كما في 31 مارس	10,744,128	10,977,248

تم إثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال الشركة الزميلة من واقع المعلومات المالية المرحلية المعدة من قبل إدارة الشركة الزميلة كما في 31 مارس 2015.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

9. موجودات غير ملموسة

	نظام التداول الآلي	موجودات قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة			
الرصيد كما في 31 مارس 2013	14,479,681	1,112,573	15,592,254
إضافات	196,151	923,893	1,120,044
استبعادات	-	(689,174)	(689,174)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	458,215	(458,215)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2014	15,134,047	889,077	16,023,124
اضافات	174,814	305,925	480,739
المحول من موجودات قيد التنفيذ	827,894	(827,894)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2015	16,136,755	367,108	16,503,863
الإطفاءات			
الرصيد كما في 31 مارس 2013	(8,680,615)	-	(8,680,615)
إطفاءات	(2,472,502)	-	(2,472,502)
الرصيد كما في 31 مارس 2014	(11,153,117)	-	(11,153,117)
إطفاءات	(2,237,249)	-	(2,237,249)
الرصيد كما في 31 مارس 2015	(13,390,366)	-	(13,390,366)
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2015	2,746,389	367,108	3,113,497
31 مارس 2014	3,980,930	889,077	4,870,007
الأعمار الإنتاجية (سنة)	4 -3		

تتمثل موجودات قيد التنفيذ في المبالغ المدفوعة على عقود توريد وتطوير وتركيب أجهزة التحكم بلوحات عرض الأسعار وأخبار التداول. بلغ إجمالي قيمة التعاقدات القائمة 208,504 دينار كويتي كما في 31 مارس 2015 (872,562 دينار كويتي كما في 31 مارس 2014).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

10. ممتلكات ومنشآت ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	سيارات	موجودات قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة					
كما في 31 مارس 2013	1,010,687	3,714,602	20,000	-	4,745,289
إضافات	24,968	236,657	-	-	261,625
استبعادات	-	(41,107)	(20,000)	-	(61,107)
تحويلات	14,992	(14,992)	-	-	-
كما في 31 مارس 2014	1,050,647	3,895,160	-	-	4,945,807
إضافات	83,555	105,484	-	1,684,578	1,873,617
استبعادات	-	(31,761)	-	-	(31,761)
كما في 31 مارس 2015	1,134,202	3,968,883	-	1,684,578	6,787,663
الاستهلاك المتراكم					
كما في 31 مارس 2013	(865,663)	(3,160,438)	(20,000)	-	(4,046,101)
استهلاك السنة	(58,458)	(346,238)	-	-	(404,696)
استهلاك الاستبعادات	-	31,667	20,000	-	51,667
كما في 31 مارس 2014	(924,121)	(3,475,009)	-	-	(4,399,130)
استهلاك السنة	(63,871)	(249,538)	-	-	(313,409)
استهلاك الاستبعادات	-	31,761	-	-	31,761
كما في 31 مارس 2015	(987,992)	(3,692,786)	-	-	(4,680,778)
صافي القيمة الدفترية					
31 مارس 2015	146,210	276,097	-	1,684,578	2,106,885
31 مارس 2014	126,526	420,151	-	-	546,677
الأعمار الإنتاجية (سنة)	**5**	**5 – 4**	**3**		

إن المبنى الذي يشغله السوق تم تخصيصه بقرار مجلس الوزراء رقم (508) باجتماعه رقم (2011/18) بتاريخ 27 مارس 2011 ليكون مقراً لهيئة أسواق المال.

لاحقاً لتاريخ هذه البيانات المالية المجمعة قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) باجتماعه رقم (2015/22) المنعقد بتاريخ 11 مايو 2015 بإلغاء قرار مجلس الوزراء المشار إليه بشأن تخصيص مبنى السوق ليكون مقراً للهيئة وإعادة المبنى إلى أملاك الدولة الخاصة (إيضاح 12).

11. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2015	2014
ذمم دائنة	1,122,910	1,514,068
إيرادات مقبوضة مقدماً	2,263,963	1,142,955
مخصص الإجازات	2,416,883	2,060,817
مخصصات ومصروفات مستحقة	549,309	1,376,985
محتجزات دائنة	397,236	-
أرصدة دائنة أخرى	727,875	31,188
	7,478,176	6,126,013

يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم الاشتراكات السنوية المقبوضة مقدماً عن عمليات السوق بالإضافة إلى رسوم تجديد التراخيص السنوية لشركات الوساطة.

تتضمن الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ 546,350 دينار كويتي تتمثل في إيرادات الإيجارات المحصلة من مستأجري مبنى السوق حيث قررت الهيئة عدم الاعتراف بإيرادات إيجارات مبنى السوق المحصلة من قبل السوق بعد تاريخ 1 يناير 2014 (تاريخ انتهاء حق استغلال المبنى) وحتى تاريخ البيانات المالية المجمعة وذلك لحين البت في أحقية الاعتراف بتلك الإيرادات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

12. مخصص مطالبات

سابقاً قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة. لم يقم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث ترى إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحميلها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام للسنة الحالية.

13. الاحتياطي العام

وفقاً للمادة رقم (21) من قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية فإنه يتوجب على الهيئة أن تكون من فوائضها السنوية احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل، ويحدد مجلس مفوضي الهيئة بقرار منه طبيعة هذه الاحتياطيات ومقدارها فإذا وصلت هذه الاحتياطيات إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة.

تطبيقاً لأحكام المادة (156) من القانون رقم 7 لسنة 2010، آلت الى الهيئة صافي موجودات ومطلوبات سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 مارس 2010 مقابل تعلية الاحتياطي العام بنفس القيمة (إيضاح 2.1).

قرر مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 10/ 2012 المنعقد بتاريخ 24 أبريل 2012 تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 800 مليون دينار كويتي على أن يتم مراجعة ذلك المستوى كل ثلاث سنوات.

وفقاً لنص المادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه في (إيضاح 1)، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء – بناءً على اقتراح المجلس – مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة رأس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه نشاط الهيئة، ويدفع ويغطى مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقاً للقواعد التي ينص عليها في اللائحة. ويجوز بمرسوم زيادة رأس مال الهيئة.

لم يتم تفعيل متطلبات القانون المشار إليه حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية المجمعة، حيث يتعين العمل بالقانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

14. تكاليف موظفين

	2015	2014
رواتب وأجور	15,343,981	13,672,506
فرق تسكين موظفي السوق	1,229,640	-
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,849,363	1,481,266
إجازات	1,113,655	738,259
تأمينات اجتماعية	950,565	865,950
مكافآت	4,058,641	3,947,699
	24,545,845	20,705,680

15. مصروفات عمومية وإدارية

	2015	2014
مصروفات صيانة	1,311,390	1,717,800
مصروفات سفر وانتقال	136,437	231,097
مصروفات تدريب	301,722	122,811
إيجارات	1,642,614	1,372,763
مخصصات	109,572	1,625,529
استشارات	648,822	1,341,556
مصروفات أخرى	1,025,878	1,175,355
	5,176,435	7,586,911

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في أعضاء مجلس المفوضين، أفراد الإدارة العليا، المؤسسات والشركات التي للهيئة أو لسوق الكويت للأوراق المالية تمثيل في مجالس إدارتها. في إطار النشاط العادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

	2015	2014
المعاملات		
رواتب ومكافآت المديرين التنفيذيين	689,726	589,260
إيراد إيجارات	-	22,836
الأرصدة		
مستحق من طرف ذو صلة	207,724	403,360
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	618,472	406,871

يتم تحديد رواتب ومكافآت مفوضي هيئة أسواق المال بمرسوم.

تقوم الشركة الكويتية للمقاصة (الشركة الزميلة) بتحصيل حصة السوق في عمولة التداول نيابة عن السوق وذلك مقابل رسم تحصيل 1% من إجمالي العمولة بالإضافة إلى قيمة عقد سنوي بمبلغ 200 ألف دينار كويتي.

بلغت إيرادات التداول المحولة من الشركة الكويتية للمقاصة خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2015 مبلغ 3,943,442 دينار كويتي (7,323,687 دينار كويتي – 31 مارس 2014) وذلك بعد خصم رسوم تحصيل الشركة الكويتية للمقاصة المحتسبة البالغة (متضمنة قيمة العقد السنوي) 343,819 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 مارس 2015 (460,379 دينار كويتي - 31 مارس 2014).

17. ارتباطات رأسمالية

	2015	2014
توريد برمجيات وأجهزة نظام التداول الآلي	20,850	53,054
تجهيز مقر الهيئة	1,056,780	-

هيئة أسواق المال